



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
تخصص: مالية وتجارة دولية
عنوان المذكرة

دور القطاع الخاص في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر
(دراسة حالة ملبنة انتاج الحليب ومشتقاته القصر
القديم ه لالة المنبعة)

اشراف الأستاذة:

اعداد الطالب:

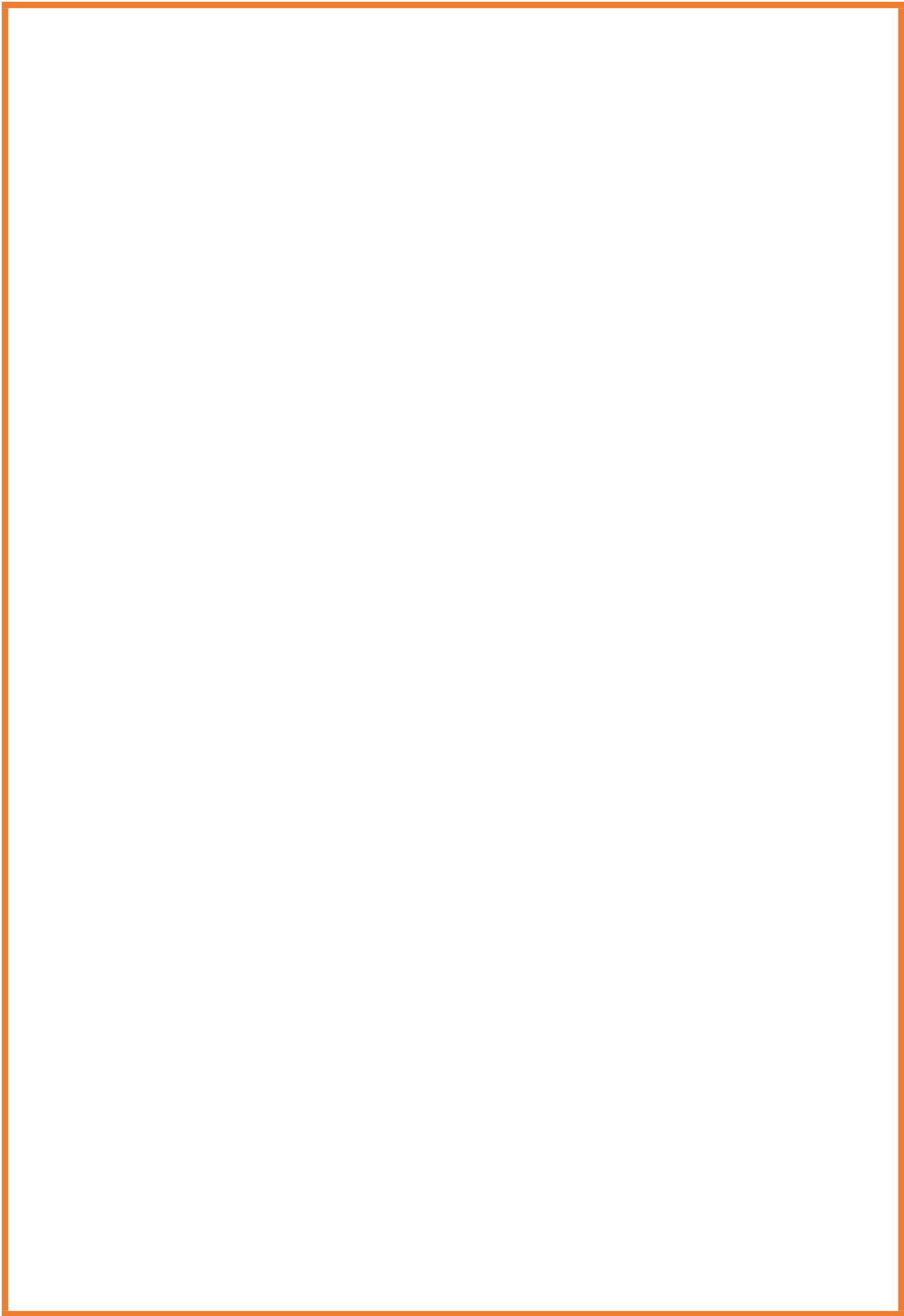
د- بلخير فاطمة

1- ودان يوسف

لجنة المناقشة:

الجامعة	الصفة	الإسم واللقب
غرداية	رئيسا	د. تيماي عبد المجيد
غرداية	مشرفا	د. بلخير فاطمة
غرداية	ممتحنا	د. وازي عز الدين

السنة الجامعية: 2024- 2025





وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
تخصص: مالية وتجارة دولية
عنوان المذكرة

دور القطاع الخاص في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر
(دراسة حالة ملبنة انتاج الحليب ومشتقاته القصر
القديم ه لالة المنبعة)

اشراف الأستاذة:

اعداد الطالب:

د- بلخير فاطمة

1- ودان يوسف

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الصفة	الجامعة
د. تيماري عبد المجيد	رئيسا	غرداية
د. بلخير فاطمة	مشرفا	غرداية
د. وازي عز الدين	ممتحنا	غرداية

السنة الجامعية: 2024- 2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عَلَمَةُ اِهْدَاءِ دَاءِ

اشكر الله العلي القدير الذي اتم علي بنعمته العقل و الدين . القائل في محكم التنزيل . وفوق كل ذي علم عليم. سورة يوسف اية 76... صدق الله العظيم .

وقال رسول الله(صل الله عليه وسلم).من صنع اليكم معروفا فكافئوه. فان لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا انكم كافأتموه ..(رواه أبو داود).

اهدي هذا التخرج لمن علمني ان اعطي ولمن احمل اسمه بفخر وأتمنى ان يطيل الله حياتك حتى ترى ثمارا حان وقت حصدها بعد انتظار طويل . والدي العزيز .

والى ملاكي في الحياة الى الإحساس بالحب والحنان والإخلاص والى ابتسامة الحياة وسر الوجود والى التى كان دعاءها سر نجاحي . حبيبتي العزيزة . امي الحبيبة.

و لأولئك الذين لديهم ميزة كبيرة في تشجيعي و تحفيزي والذين تعلمت مثابرتهم واجتهادهم والذين انا اكبر سنا والذين اعتمد عليهم و أولئك الذين اكتسبت بحضورهم قوة وحبا لا حدود لهما . ولمن تعلمت معهم معنى الحياة . اخوتي اخواتي وكل افراد عائلتي .

و لأولئك الذين تمتعوا بالاخوة و تميزوا بالولاء والعطاء ولمن رافقتهم في دروب الحياة السعيدة والحزينة سرت ولمن كان معي على الطريق النجاح والخير . اصدقائي الأعزاء.

بحمد الله ودعاء الام والأب لم يتبقى سوى خطوات قليلة لاكمال مسيرتي الجامعية . شكرا لكل من ساعدني اهدي هذا التخرج لروحك الطيبة يا ابي واسال الله التوفيق لك ولي والله ولي التوفيق.

يوسف

كلمة شكر وتقدير

في بداية البحث وقبل كل شيء لا يسعنا إلا أن نحمد الله

كثيرا طيبا مباركا فيه كما ينبغي لجلالي وجهه وعظيم

سلطانـه، الذي أمدنا بالتوفيق والإرادة والصحة
وشرح لنا صدورنا وأنار لنا عقولنا ويسر لنا هذا العمل، كما
يسعدنا ويشرفنا أن نتقدم بأسمى عبارات التقدير والاحترام
إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية
وعلوم التسيير وأخص بالذكر الـدكتورة بلخير فاطمة على كل
ما أوتي من جهد في سبيل إنجاز هذه المذكرة وتقديم
نصائحهم القيمة ومساعدتهم الدائمة لنا على الرغم من
الارتباطات الـبيداغوجية فلكم منا جزيل الشكر والتقدير

يوسف

ملخص المذكرة

الملخص:

الملخص بالعربية:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور القطاع الخاص في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال دراسة حالة ملبنة إنتاج الحليب ومشتقاته بالقصر القديم – ولاية المنية. بيّنت النتائج أنّ القطاع الخاص يُعتبر محركاً أساسياً للتنمية المحلية عبر خلق فرص العمل، تحسين القيمة المضافة، وتشجيع الاستثمار في مجالات خارج قطاع المحروقات. كما تساهم هذه المؤسسات في تعزيز الأمن الغذائي، تنويع مصادر الدخل، وتطوير الصناعات التحويلية، مما يعزز بدوره الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: القطاع الخاص – التنويع الاقتصادي – الصناعات التحويلية – الأمن الغذائي – الجزائر – المنية.

Abstract in English:

This study aims to highlight the role of the private sector in achieving economic diversification in Algeria, through a case study of the **dairy company for milk and dairy products in El-Kasr El-Kadim, El-Menia Province**. The findings show that the private sector acts as a key driver of local development by creating job opportunities, improving added value, and encouraging investments beyond the hydrocarbons sector. These enterprises also contribute to strengthening food security, diversifying income sources, and developing agro-industrial activities, which in turn foster economic and social stability in the region.

Keywords: Private sector – Economic diversification – Agro-industry – Food security – Algeria – El-Menia.

الفهرس

الفهرس

إهداء.....	8
كلمة شكر وتقدير.....	9
الملخص:.....	10
الفهرس.....	16
قائمة الأشكال.....	22
مقدمة.....	22
الفصل الأول: الاطار النظري للقطاع الخاص و التنويع الاقتصادي.....	24
المبحث الأول: مدخل عام للقطاع الخاص والتنويع الاقتصادي.....	27
المطلب الأول: القطاع الخاص.....	28
المطلب الثاني: التنويع الاقتصادي.....	29
المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....	30
المطلب الأول: الدراسات العربية (أوجه الاختلاف والتشابه).....	32
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية (أوجه الاختلاف والتشابه).....	33
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية.....	34
تمهيد :.....	40
المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة ملبنة القصر القديم.....	49
المطلب الأول: تعريف ملبنة القصر القديم.....	55
المطلب الثاني: مهام وأهداف ملبنة القصر القديم.....	55
المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية لملبنة القصر القديم.....	55
المبحث الثاني: الطرق والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية.....	55
المطلب الأول: نتائج الدراسة على ضوء أدوات جمع البيانات.....	55
المطلب الثاني: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج.....	55
خاتمة:.....	55
قائمة المصادر و المراجع:.....	55

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1.	أنواع القطاع الخاص	12
2.	أشكال التنويع الاقتصادي	18
3.	الهيكل التنظيمي لمؤسسة ملبنة القصر القديم	34

مقدمة

يعد التنويع الاقتصادي من الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار والنمو المستدام في أي اقتصاد وطني، خاصة في الدول التي تعتمد بشكل كبير على مورد واحد مثل الجزائر، التي يعتمد اقتصادها على عائدات قطاع المحروقات، مع تذبذب أسعار النفط وتأثيره المباشر على التوازنات المالية للدولة، أصبح البحث عن بدائل اقتصادية ضرورة حتمية لضمان استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذا السياق يُعتبر القطاع الخاص أحد أهم الفاعلين القادرين على تحقيق هذا التحول من خلال استثماراته المتنوعة، قدرته على خلق فرص العمل، ودوره في تحفيز الابتكار وتطوير القطاعات الإنتاجية المختلفة.

يمثل القطاع الخاص قوة ديناميكية تساهم في تعزيز النشاط الاقتصادي عبر الاستثمار في قطاعات غير تقليدية مثل الصناعة، الزراعة، السياحة، وتكنولوجيا المعلومات، مما يساعد في تقليل الاعتماد على عائدات النفط. فالمؤسسات الخاصة، سواء كانت صغيرة أو متوسطة أو كبيرة، تملك القدرة على استغلال الفرص المتاحة في السوق المحلية والدولية، مما يساهم في زيادة الإنتاج وتنويع مصادر الدخل، كما أن القطاع الخاص يتمتع بمرونة أكبر من القطاع العام في الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية، مما يجعله عنصراً حيوياً في تحقيق النمو المستدام.

إلى جانب دوره في الاستثمار، يسهم القطاع الخاص بشكل مباشر في توفير فرص العمل، وهو عامل رئيسي في تحسين المستوى المعيشي للسكان وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، فمع ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب، يصبح دعم ريادة الأعمال وإنشاء المشاريع الناشئة من خلال تسهيل التمويل وتخفيف القيود البيروقراطية أمراً بالغ الأهمية، إن تحفيز الشباب على إنشاء مشاريعهم الخاصة وتشجيع الابتكار في مختلف القطاعات سيساهم في بناء اقتصاد أكثر تنوعاً وتنافسية.

كما أن القطاع الخاص يساهم في تعزيز الابتكار والتكنولوجيا، مما يساعد في تطوير منتجات وخدمات جديدة قادرة على المنافسة في الأسواق الإقليمية والدولية، فالاستثمار في البحث والتطوير إلى جانب الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، يُمكن المؤسسات الخاصة من تحسين جودة منتجاتها وزيادة إنتاجيتها، مما يعزز من تنافسية الاقتصاد الوطني، وعلاوة على ذلك فإن إدخال تقنيات جديدة في قطاعات مثل الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات يساهم في تحسين الأداء الاقتصادي ورفع مستوى الكفاءة.

إن تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر يتطلب تكاملاً بين القطاعين العام والخاص، حيث ينبغي على الدولة توفير بيئة استثمارية مناسبة من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، تحسين البنية التحتية، وتعزيز الشفافية في التعاملات الاقتصادية، كما أن مراجعة القوانين والتشريعات الاقتصادية بما يسهل على المؤسسات الخاصة ممارسة أنشطتها دون عراقيل بيروقراطية، سيجعل من الجزائر بيئة أكثر جذباً للاستثمارات المحلية والأجنبية. فالنجاح في تحقيق اقتصاد متنوع لا يعتمد فقط على توفر الموارد الطبيعية، بل على حسن استغلالها من خلال سياسات فعالة تدعم نمو القطاع الخاص وتشجع المبادرة الفردية والاستثمار المنتج.

إشكالية الدراسة:

يواجه الاقتصاد الجزائري تحديات كبيرة نتيجة اعتماده المفرط على قطاع المحروقات، مما يجعله عرضة للتقلبات الاقتصادية الناجمة عن تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية، وفي ظل الحاجة الملحة لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، أصبح من الضروري البحث عن سبل لتنويع الاقتصاد وتعزيز القطاعات الإنتاجية الأخرى، وفي هذا السياق يبرز القطاع الخاص كفاعل رئيسي يمكنه المساهمة في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال الاستثمار في قطاعات غير نفطية، خلق فرص عمل، وتحفيز

الابتكار، ومع ذلك لا تزال هناك العديد من العوائق التي تحدّ من دوره، مثل التعقيدات البيروقراطية، نقص التمويل، وضعف البيئة الاستثمارية، لذا تطرح هذه الدراسة إشكالية أساسية تتمثل في كيفية تفعيل دور القطاع الخاص في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.

كيف يمكن للقطاع الخاص المساهمة بفعالية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، وما هي التحديات التي تواجهه في هذا المسعى؟

أسئلة فرعية :

- ما هو واقع الاقتصاد الجزائري ومدى اعتماده على قطاع المحروقات؟
- ما الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في تنويع الاقتصاد الجزائري؟
- ما هي أهم القطاعات الاقتصادية البديلة التي يمكن أن يسهم فيها القطاع الخاص؟
- ما هي أبرز التحديات والعوائق التي تواجه القطاع الخاص في الجزائر؟
- ما السياسات والإصلاحات المطلوبة لتعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق التنويع الاقتصادي؟

الفرضيات:

الفرضية الرئيسية:

- يمكن للقطاع الخاص أن يكون عاملاً أساسياً في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر بشرط توفر بيئة استثمارية ملائمة ودعم حكومي فعال.

الفرضيات الجزئية:

- 1- ضعف التنويع الاقتصادي في الجزائر يعود إلى الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات وعدم استغلال الإمكانيات المتاحة في القطاعات الأخرى.
- 2- يلعب القطاع الخاص دوراً هاماً في تطوير قطاعات جديدة مثل الصناعة، الزراعة، السياحة، وتكنولوجيا المعلومات.
- 3- توجد العديد من العوائق التي تحدّ من مساهمة القطاع الخاص في التنويع الاقتصادي، مثل البيروقراطية، نقص التمويل، وضعف البنية التحتية.
- 4- يمكن للإصلاحات الاقتصادية والتشريعية أن تعزز من دور القطاع الخاص في تحقيق التنويع الاقتصادي.
- 5- تحفيز ريادة الأعمال ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد يسهم في خلق بيئة اقتصادية أكثر تنوعاً واستدامة.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة نظراً لدورها في تسليط الضوء على ضرورة تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، خاصة في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني بسبب الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات، كما تأتي أهميتها من الحاجة إلى فهم دور القطاع الخاص في تحقيق هذا التنويع، باعتباره محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتحفيز الابتكار.

تكمّن أهمية هذه الدراسة أيضاً في تقديم رؤية تحليلية حول العوائق التي تواجه القطاع الخاص في الجزائر، مثل القيود البيروقراطية، نقص التمويل، وضعف المناخ الاستثماري، مما يساعد في اقتراح حلول فعالة لتعزيز مساهمته في التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك تسهم الدراسة في تقديم توصيات

عملية لصانعي القرار والباحثين الاقتصاديين حول السياسات والإصلاحات المطلوبة لدعم القطاع الخاص وتحقيق اقتصاد متنوع ومستدام.

ومن الناحية التطبيقية، يمكن أن تساعد نتائج هذه الدراسة أصحاب المشاريع ورجال الأعمال على فهم الفرص المتاحة في القطاعات غير النفطية، مما يعزز من مساهمتهم في التنمية الاقتصادية، كما يمكن أن تكون مرجعاً مهماً للحكومات والهيئات التنظيمية من أجل تحسين بيئة الأعمال وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

أهداف الدراسة:

-تحليل واقع الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة مدى اعتماده على قطاع المحروقات وأثر ذلك على الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة.

-تحديد دور القطاع الخاص في تحقيق التنويع الاقتصادي، مع التركيز على مساهمته في تطوير القطاعات الإنتاجية المختلفة.

-استكشاف القطاعات الاقتصادية الواعدة التي يمكن أن يسهم فيها القطاع الخاص لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.

-تحديد أبرز التحديات والعوائق التي تواجه القطاع الخاص، مثل القيود البيروقراطية، نقص التمويل، وضعف البنية التحتية، وتأثير ذلك على قدرته في المساهمة في النمو الاقتصادي.

-تقديم مقترحات وتوصيات للإصلاحات الاقتصادية والتشريعية التي من شأنها تعزيز دور القطاع الخاص وتحسين بيئة الأعمال والاستثمار في الجزائر.

-إبراز أهمية ريادة الأعمال ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي وزيادة فرص العمل.

-اقتراح سياسات فعالة لدعم التعاون بين القطاعين العام والخاص بهدف تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة ومستدامة.

أسباب اختيار الموضوع

الأسباب الذاتية:

1. الاهتمام الشخصي بدراسة القضايا الاقتصادية، خاصة المتعلقة بالتنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في الجزائر.

2. الرغبة في فهم دور القطاع الخاص بشكل أعمق في تعزيز النمو الاقتصادي والمساهمة في تجاوز الأزمات المالية المرتبطة بتذبذب أسعار النفط.

3. السعي إلى تقديم إضافة علمية تساعد الباحثين والمهتمين بالشأن الاقتصادي على فهم تحديات وآفاق التنويع الاقتصادي في الجزائر.

الأسباب الموضوعية:

1. الأهمية الاستراتيجية لموضوع التنويع الاقتصادي، كونه أحد الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية في الجزائر لمواجهة التحديات الاقتصادية الناجمة عن الاعتماد المفرط على المحروقات.

2. الدور المتنامي للقطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية، مما يجعل من الضروري دراسة كيفية تعزيز مساهمته في تنويع مصادر الدخل الوطني.

3. الحاجة إلى تحليل التحديات والعوائق التي تواجه القطاع الخاص في الجزائر، بهدف اقتراح حلول فعالة تدعم نموه وتمكنه من لعب دوره في الاقتصاد الوطني.
4. مساهمة الموضوع في النقاشات الاقتصادية الراهنة حول الإصلاحات المطلوبة لتحسين مناخ الاستثمار وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق اقتصاد متنوع ومستدام.

منهجية الدراسة:

نظراً لطبيعة الموضوع، فإن المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي، حيث يساعد في الإلمام بالجانب النظري من خلال استعراض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتنوع الاقتصادي ودور القطاع الخاص في تحقيقه، كما يتيح هذا المنهج تحليل واقع الاقتصاد الجزائري، مع التركيز على الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات وإبراز أهمية تنوع مصادر الدخل الوطني.

وفي الجانب التطبيقي، تعتمد الدراسة على منهج دراسة الحالة، نظراً لكونه الأكثر ملاءمة لهذا النوع من الأبحاث، حيث يسمح بتحليل واقع القطاع الخاص في الجزائر، ودوره في دعم التنوع الاقتصادي، والتحديات التي يواجهها، يساعد هذا المنهج في جمع البيانات وعرضها، ثم فحصها وتفسيرها وتحليلها بطريقة متعمقة، مما يتيح الوصول إلى استنتاجات دقيقة حول فعالية القطاع الخاص والإصلاحات المطلوبة لتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني.

حدود الدراسة:

البعد المكاني: تتركز هذه الدراسة في ولاية المنية، مع التركيز على ملبنة إنتاج الحليب ومشتقاته القصر القديم، باعتبارها نموذجاً لمؤسسة خاصة تنشط في قطاع الصناعات الغذائية، وهو أحد القطاعات الهامة لتحقيق التنوع الاقتصادي في ولاية المنية الجزائر.

البعد الزمني: تشمل الدراسة الفترة الممتدة من 2024 - 2025، وذلك بهدف تحليل تطور دور القطاع الخاص في تحقيق التنوع الاقتصادي خلال هذه السنوات، مع التركيز على التحديات والفرص المتاحة لمؤسسات القطاع الخاص في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على البيانات والمعلومات الدقيقة، نظراً لعدم توفر بعض الإحصائيات الرسمية أو قلة الشفافية في نشر البيانات المتعلقة بأداء القطاع الخاص في الجزائر، خاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- صعوبة في جمع المعلومات من المؤسسة محل الدراسة (ملبنة القصر القديم بولاية المنية)، سواء بسبب نقص تعاون بعض المسؤولين أو صعوبة الوصول إلى بعض الوثائق الخاصة بالإنتاج والاستثمار.
- تؤثر الإجراءات الإدارية المطولة أو تعقيدات الموافقات البحثية على سير جمع المعلومات من الجهات المختصة.
- هناك صعوبة في التنقل إلى موقع الدراسة أو إجراء المقابلات في الأوقات المناسبة، مما قد يؤثر على جمع المعلومات الميدانية.
- التغيرات المستمرة في السياسات الاقتصادية والتشريعية على تحليل نتائج الدراسة، خاصة فيما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية التي تؤثر على القطاع الخاص.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات، تم تقسيم البحث إلى فصلين أساسيين: فصل نظري يتناول الإطار العام لموضوع الدراسة، وفصل تطبيقي يركز على دراسة حالة ملبنة إنتاج الحليب ومشتقاته "القصر القديم" بولاية المنية.

الفصل الأول: الإطار النظري للقطاع الخاص والتنوع الاقتصادي

يتناول هذا الفصل المفاهيم الأساسية المتعلقة بالقطاع الخاص والتنوع الاقتصادي، إلى جانب استعراض الدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع.

• المبحث الأول: مدخل عام للقطاع الخاص والتنوع الاقتصادي

- المطلب الأول: القطاع الخاص (المفهوم، الأهمية، الأهداف، ...)
- المطلب الثاني: التنوع الاقتصادي (المفهوم، الأهمية، العوامل المؤثرة، ...)

• المبحث الثاني: الدراسات السابقة

- المطلب الأول: الدراسات العربية (أوجه التشابه والاختلاف)
- المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية (أوجه التشابه والاختلاف)

الفصل الثاني: دراسة حالة ملبنة إنتاج الحليب ومشتقاته "القصر القديم" بولاية المنية
يركز هذا الفصل على تحليل دور القطاع الخاص في التنوع الاقتصادي من خلال دراسة حالة ملبنة القصر القديم، حيث يتم عرض طبيعة نشاط المؤسسة، أهم التحديات التي تواجهها، ومدى مساهمتها في التنوع الاقتصادي المحلي.

الخاتمة

تتضمن الخاتمة تلخيصاً لأهم النتائج التي تم التوصل إليها، إلى جانب تقديم توصيات ومقترحات لتعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الأول:
الاطار النظري
للقطاع الخاص و
التنوع الاقتصادي

الفصل الأول: الإطار النظري للقطاع الخاص و التنويع الاقتصادي

يُعدُّ القطاع الخاص أحد المحركات الأساسية للتنمية الاقتصادية في مختلف دول العالم، حيث يلعب دوراً رئيسياً في تعزيز النمو الاقتصادي، خلق فرص العمل، وتحقيق التنافسية من خلال الابتكار والاستثمار في مختلف القطاعات، ومع تطور الاقتصاديات العالمية، أصبح تعزيز دور القطاع الخاص ضرورة ملحة، خاصة في الدول التي تسعى إلى تنويع اقتصادها والتقليل من الاعتماد على قطاع واحد كمصدر رئيسي للدخل، وفي هذا السياق يمثل التنويع الاقتصادي استراتيجية حيوية لتحقيق الاستفادة الاقتصادية، إذ يساهم في تقليل المخاطر الناتجة عن التقلبات الاقتصادية العالمية، ويعزز من قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة الأزمات المالية.

يعتمد الاقتصاد بشكل كبير على قطاع المحروقات، مما يجعله عرضة للتأثر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وللتخفيف من هذه التبعية تسعى الدولة إلى تعزيز التنويع الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمار في قطاعات أخرى مثل الصناعة، الزراعة، السياحة، والخدمات، ويعد القطاع الخاص أحد الفاعلين الرئيسيين في تحقيق هذا الهدف، نظراً لقدرته على تعبئة الموارد، خلق الثروة، وتحقيق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني.

يتطلب تعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق التنويع الاقتصادي توفير بيئة استثمارية مناسبة، تشمل تحسين مناخ الأعمال، تسهيل الإجراءات الإدارية، وتقديم الحوافز المالية والتشريعية التي تشجع رواد الأعمال والمستثمرين على دخول قطاعات جديدة، كما أن تطوير البنية التحتية، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تعد عوامل أساسية لإنجاح هذه الاستراتيجية.

من جهة أخرى تواجه الجزائر تحديات عدة في تحقيق التنويع الاقتصادي، أبرزها ضعف القطاع الصناعي، نقص التمويل، والتحديات البيروقراطية التي تعيق نمو القطاع الخاص، ورغم الجهود المبذولة لتشجيع الاستثمارات الخاصة، لا يزال هناك العديد من العوائق التي تحتاج إلى معالجتها لضمان مساهمة فعالة للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

يهدف هذا الفصل إلى تقديم إطار نظري شامل حول القطاع الخاص والتنويع الاقتصادي، حيث سيتم في المبحث الأول تناول مفهوم القطاع الخاص، أهميته، وأهدافه، بالإضافة إلى استعراض مفهوم التنويع الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه، أما المبحث الثاني فسيخصص لاستعراض الدراسات السابقة، سواء العربية أو الأجنبية، التي تناولت هذا الموضوع، مع التركيز على أوجه التشابه والاختلاف بينها.

المبحث الأول: مدخل عام للقطاع الخاص والتنويع الاقتصادي

يعتبر القطاع الخاص ركيزة أساسية في دعم الاقتصاد الوطني، إذ يساهم في خلق الثروة، تعزيز التنافسية، وتوفير فرص العمل، ومع التحولات الاقتصادية العالمية أصبح للقطاع الخاص دور متزايد في تحقيق التنمية المستدامة، خاصة في الدول التي تسعى إلى تقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية كمصدر رئيسي للدخل، تواجه الجزائر تحديات اقتصادية بسبب الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات، مما يجعل التنويع الاقتصادي أمراً ضرورياً لضمان استقرار الاقتصاد الوطني على المدى البعيد.

يتطلب تحقيق التنويع الاقتصادي إشراك القطاع الخاص في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية، مما يستدعي تهيئة مناخ أعمال مناسب، وتقديم الحوافز الاستثمارية التي تساعد على تحقيق هذا الهدف. وعليه يهدف هذا المبحث إلى تقديم نظرة شاملة حول مفهوم القطاع الخاص، أهميته، أهدافه، بالإضافة إلى مفهوم التنويع الاقتصادي وأثره على الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: القطاع الخاص

الفصل الأول: الإطار النظري للقطاع الخاص و التنويع الاقتصادي

يُعتبر القطاع الخاص مكوناً أساسياً في الهيكل الاقتصادي لأي دولة، حيث يؤدي دوراً حيوياً في دفع عجلة التنمية من خلال توفير فرص العمل، تحسين الإنتاجية، وتعزيز المنافسة، يساهم القطاع الخاص في تنويع الاقتصاد، تقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية، وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أصبح القطاع الخاص شريكاً أساسياً للحكومات في تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المتوازن، يهدف هذا البحث إلى تحليل مفهوم القطاع الخاص، تسليط الضوء على أهميته، استعراض أهدافه، ومناقشة التحديات التي يواجهها.

1. مفهوم القطاع الخاص

يشير القطاع الخاص إلى جميع الأنشطة الاقتصادية التي يديرها الأفراد أو الشركات غير التابعة للحكومة، بهدف تحقيق الأرباح. يتضمن هذا المفهوم مجموعة متنوعة من المؤسسات التي تختلف في الحجم والنطاق، بدءاً من الشركات الصغيرة التي يديرها أفراد أو عائلات، وصولاً إلى الشركات الكبرى التي تعمل على مستوى عالمي، يهدف القطاع الخاص إلى تحقيق الأرباح، مما يدفع الشركات إلى تحسين منتجاتها وخدماتها وتقديم قيمة مضافة للعملاء، حيث تُحفز التنافسية الشركات على الابتكار وتحسين الجودة. يعمل القطاع الخاص في مجموعة واسعة من القطاعات، مثل الصناعة، التجارة، الخدمات، الزراعة، والتكنولوجيا. يتميز بالمرونة والقدرة على الابتكار، مما يجعله قادراً على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية. من خلال تعزيز النمو الاقتصادي، يُعتبر القطاع الخاص محركاً رئيسياً للتنمية، إذ يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين مستوى المعيشة وتوفير فرص العمل، مما يجعل له دوراً حيوياً في المجتمع.¹

1.1 أنواع القطاع الخاص

ينقسم القطاع الخاص إلى عدة أنواع وفقاً لحجمه وطبيعته:

- **الشركات الصغيرة والمتوسطة:** تلعب دوراً رئيسياً في خلق الوظائف وتعزيز الابتكار، حيث تُعتبر العمود الفقري للاقتصادات في العديد من الدول. تمثل هذه الشركات نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي، حيث تساهم في توفير فرص العمل بنسبة تتجاوز 70% في بعض الاقتصادات، بفضل مرونتها وقدرتها على التكيف، تستطيع هذه الشركات الابتكار بسرعة وتلبية احتياجات السوق المتغيرة، مما يُعزز من قدرتها التنافسية. كما تلعب دوراً مهماً في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال استثماراتها في مجالات جديدة وتقديم منتجات وخدمات مبتكرة، مما يُساهم في تحسين مستوى المعيشة ودعم التنمية المستدامة.²
- **الشركات الكبرى:** تشمل المؤسسات الصناعية والتجارية الضخمة التي تؤثر بشكل كبير على السوق المحلي والدولي تتمتع هذه الشركات بموارد مالية وبشرية هائلة، مما يمكنها من تنفيذ استراتيجيات توسعية والاستثمار في التكنولوجيا والابتكار، تساهم هذه الشركات في جذب الاستثمارات من خلال توفير بيئة عمل مستقرة ومشجعة، مما يعزز من الثقة في الاقتصاد المحلي، كما تلعب دوراً حيوياً في خلق فرص العمل، ودعم سلاسل الإمداد، وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال قدرتها على تسويق منتجاتها بشكل واسع في الأسواق العالمية. من خلال تأثيرها الكبير، تساهم الشركات الكبرى في تحديد الاتجاهات الاقتصادية وتشكيل السياسات التجارية في العديد من البلدان..

¹ النصراوي وآخرون، القطاع العام والخاص في الوطن العربي، الوحدة العربية، بيروت، 1990، ص 45

² حجازي المرسي السيد، الخصخصة وإعادة ترتيب دور الدولة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ت.د، ص 65

الفصل الأول: الإطار النظري للقطاع الخاص و التنويع الاقتصادي

- **القطاع غير الرسمي:** يشمل الأنشطة الاقتصادية غير المسجلة قانونيًا، مثل بعض الأعمال التجارية الصغيرة والحرف اليدوية. على الرغم من افتقارها للتنظيم، تلعب هذه الأنشطة دورًا كبيرًا في دعم الاقتصاد، حيث توفر فرص عمل للعديد من الأفراد وتساهم في تحسين مستويات المعيشة. يعمل القطاع غير الرسمي غالبًا على تلبية احتياجات السوق المحلي بمرونة وسرعة، مما يجعله مصدرًا هامًا للسلع والخدمات، كما يساهم في تعزيز الابتكار والتكيف مع احتياجات المجتمع، رغم التحديات التي يواجهها، مثل نقص الحماية القانونية وصعوبة الوصول إلى التمويل في العديد من البلدان، يُعتبر القطاع غير الرسمي جزءًا أساسيًا من الاقتصاد، حيث يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويعزز من تنمية المجتمعات المحلية¹.

نظرة عامة على أنواع القطاع الخاص



شكل رقم 01: أنواع القطاع الخاص²

2. أهمية القطاع الخاص

¹ عبد الكريم اللهداري كمال وآخرون، ضمان الجودة في التعليم العالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 50

² المرجع نفسه، ص 51

الفصل الأول: الإطار النظري للقطاع الخاص و التنويع الاقتصادي

يمثل القطاع الخاص محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي، وتتمثل أهميته في النقاط التالية:

1.2 تحفيز النمو الاقتصادي

يساهم القطاع الخاص بشكل كبير في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج وتعزيز التنافسية وتنويع الاقتصاد، تعمل الشركات الخاصة على تطوير صناعات جديدة وابتكار أسواق جديدة تلبي احتياجات المستهلكين المتغيرة، مما يساهم في رفع مستوى الكفاءة والإنتاجية من خلال المنافسة، يتم تحفيز الشركات على تحسين جودة منتجاتها وتقديم خدمات أفضل، مما يزيد من الخيارات المتاحة للمستهلكين ويعزز من قدرتهم الشرائية، كما أن استثمارات القطاع الخاص في مجالات مثل التكنولوجيا والبنية التحتية تعزز من قدرة الاقتصاد على النمو وتوفير فرص عمل جديدة، مما يؤثر إيجابياً على مستويات المعيشة ويعزز من الاستقرار الاقتصادي¹.

2.2 خلق فرص العمل

يوفر القطاع الخاص فرص عمل لعدد كبير من الأفراد، مما يساهم بشكل فعال في تقليل معدلات البطالة وتحسين مستويات المعيشة من خلال إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، يُمكن للقطاع الخاص استيعاب عدد كبير من الموظفين في مختلف المجالات، مما يعزز من استقرار الأسر والمجتمعات. تساهم هذه الفرص في تعزيز القدرة الشرائية للأفراد، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات. كما أن وجود بيئة عمل متنوعة يُحفز على تطوير المهارات والكفاءات، مما يساهم في رفع مستوى التعليم والتدريب في المجتمع، يُعتبر القطاع الخاص عنصراً أساسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة².

3.2 دعم الابتكار والتكنولوجيا

يعتمد القطاع الخاص بشكل متزايد على التكنولوجيا الحديثة والابتكار لزيادة الإنتاجية وتحسين جودة الخدمات والمنتجات من خلال الاستثمار في الأبحاث والتطوير، تُسهم الشركات في إيجاد حلول جديدة تتناسب مع احتياجات السوق، مما يعزز من قدرتها التنافسية عالمياً.

استخدام التكنولوجيا يُساعد في تحسين العمليات التشغيلية، وتقليل التكاليف، وزيادة الكفاءة، مما يؤدي إلى تحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة، كما أن الابتكار يُمكن الشركات من تلبية توقعات العملاء بشكل أفضل، مما يُعزز من ولاء العملاء ويزيد من حصة السوق.

يسهم الابتكار التكنولوجي في خلق فرص عمل جديدة وتطوير مهارات القوى العاملة، مما يدعم النمو الاقتصادي ويُعزز من قدرة الدولة على المنافسة في الاقتصاد العالمي، بالتالي يُعتبر دعم الابتكار والتكنولوجيا عنصراً حيوياً في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز مكانة الدولة على الساحة الدولية³.

4.2 تحفيز الاستثمارات الأجنبية

تجذب بيئة الأعمال القوية في القطاع الخاص الاستثمارات الأجنبية، مما يُعزز من تدفق رأس المال المحلي ويساهم في تطوير البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية المختلفة، عندما تكون هناك سياسات تنظيمية واضحة وبيئة عمل مستقرة، تزداد ثقة المستثمرين الأجانب، مما يشجعهم على ضخ استثماراتهم في البلاد.

¹ العوالم نائل عبد الحفيظ، إدارة التنمية، دار زهران، عمان، 2009، ص 32

² مياي إكرام، الاندماج في الاقتصاد العالمي، دار يومو، الجزائر، 2011، ص 78

³ بطرس جمدة سميم، إدارة المستشفيات والمراكز الصحية، دار الشروق، عمان، 2006، ص 89

الفصل الأول: الاطار النظري للقطاع الخاص و التنويع الاقتصادي

تُساهم هذه الاستثمارات في تحسين مستوى التكنولوجيا والمعرفة، وتعزز من القدرة التنافسية للقطاعات المحلية، كما تُساعد الاستثمارات الأجنبية في خلق فرص عمل جديدة، مما يُساهم في تقليل معدلات البطالة وتحسين مستوى المعيشة.

يُمكن أن تُساهم الاستثمارات الأجنبية في تطوير مشاريع البنية التحتية، مثل النقل والطاقة والاتصالات، مما يُعزز من جودة الحياة ويُساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، بالتالي يُعتبر تحفيز الاستثمارات الأجنبية عنصراً أساسياً في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل¹.

5.2 تحسين الخدمات العامة من خلال الشراكة مع القطاع العام

يساهم القطاع الخاص بشكل فعال في تحسين الخدمات العامة من خلال الشراكة مع القطاع العام في مجالات مثل الصحة، التعليم، والنقل، تتيح هذه الشراكات للقطاع الخاص تقديم خدمات عالية الجودة، حيث يمكنه استخدام خبراته وموارده لتحسين الكفاءة والابتكار.

من خلال التعاون بين القطاعين، يُمكن تحقيق تحسينات ملحوظة في جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. يمكن للقطاع الخاص تقديم خدمات صحية متطورة أو تطوير برامج تعليمية مبتكرة، مما يُخفف الضغط على الحكومات ويُحسن من مستوى الرعاية والخدمات المتاحة.

تساهم هذه الشراكات أيضاً في تحسين البنية التحتية، حيث يُمكن للقطاع الخاص استثمار رأس المال وتقديم التقنيات الحديثة، مما يُعزز من كفاءة الخدمات العامة، تُعتبر هذه الشراكات أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز رفاهية المجتمع².

3. أهداف القطاع الخاص

يهدف القطاع الخاص إلى تحقيق عدة أهداف، من بينها:

1.3 تحقيق الأرباح

يُعد تحقيق الأرباح الهدف الأساسي للشركات والمؤسسات الخاصة، وهو ما يدفعها إلى تحسين أدائها وتقديم منتجات وخدمات مبتكرة³.

2.3 تعزيز المنافسة وتحسين الجودة

يخلق القطاع الخاص بيئة تنافسية مما يدفع الشركات إلى تقديم منتجات وخدمات بجودة أعلى وأسعار مناسبة للمستهلكين.

3.3 تحقيق التنمية المستدامة

يساهم القطاع الخاص في تطوير الاقتصاد من خلال استخدام موارد مستدامة، ودعم المشروعات البيئية والمسؤولية الاجتماعية.

4.3 دعم الابتكار والتكنولوجيا

¹ حسنين مدحت، الخصخصة والسياسة العربية، دار سعاد الصباح، الكويت، 1993، ص 112

² لفظة جواد كاظم، الإدارة الحديثة لمنظومة التعليم العالي، دار صفاء، عمان، 2010، ص 97

³ عطية خميل عطية، التربية والتنمية في الوطن العربي، دار غيداء، عمان، 2011، ص 65

الفصل الأول: الإطار النظري للقطاع الخاص و التنويع الاقتصادي

يستثمر القطاع الخاص في البحث والتطوير، مما يؤدي إلى ابتكار منتجات جديدة وتحسين الكفاءة الاقتصادية¹.

4. تحديات القطاع الخاص

على الرغم من أهمية القطاع الخاص، إلا أنه يواجه العديد من التحديات، منها:

1.4 العقبات البيروقراطية والقوانين المعقدة

تُشكل الإجراءات الإدارية الطويلة والتشريعات المعقدة عائقاً أمام نمو الشركات الخاصة، مما يقلل من كفاءة بيئة الأعمال².

2.4 ضعف التمويل وصعوبة الحصول على القروض

تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الوصول إلى التمويل، مما يعوق نموها وتوسعها في السوق.

3.4 المنافسة غير العادلة مع القطاع العام

في بعض الدول يواجه القطاع الخاص منافسة قوية من الشركات الحكومية التي تحصل على دعم مالي وإعفاءات ضريبية، مما يقلل من قدرة الشركات الخاصة على المنافسة³.

4.4 تأثير الأزمات الاقتصادية

يتأثر القطاع الخاص بالتقلبات الاقتصادية والأزمات المالية العالمية، مما يؤثر على استقراره وقدرته على توفير الوظائف.

يُعتبر القطاع الخاص عنصراً أساسياً في التنمية الاقتصادية، حيث يساهم في خلق فرص العمل، تعزيز الابتكار، وتحقيق النمو المستدام، ومع ذلك فإنه يواجه العديد من التحديات التي تتطلب جهوداً مشتركة من الحكومات والمستثمرين لإيجاد بيئة أعمال محفزة ومستدامة، إن تعزيز دور القطاع الخاص من خلال تحسين التشريعات، توفير الدعم المالي، وتحفيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، يعدّ مفتاحاً لاقتصاد قوي ومستدام.

المطلب الثاني: التنويع الاقتصادي

يُعتبر التنويع الاقتصادي أحد الاستراتيجيات الأساسية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتقليل الاعتماد على قطاع واحد، مثل النفط أو الزراعة، تلجأ الدول إلى هذه الاستراتيجية لمواجهة التقلبات الاقتصادية العالمية، تعزيز فرص العمل، وتحسين القدرة التنافسية، يهدف هذا البحث إلى توضيح مفهوم التنويع الاقتصادي، أهميته، الأهداف التي يسعى لتحقيقها، وأبرز التحديات التي تواجه تطبيقه.

1. مفهوم التنويع الاقتصادي

1.1 تعريف التنويع الاقتصادي

¹ بطرس جمعة سميم، إدارة المستشفيات والمراكز الصحية، دار الشروق، عمان، 2006، ص 89

² حسنين مدحت، التخصص والسياسة العربية، دار سعاد الصباح، الكويت، 1993، ص 112

³ عطية خميل عطية، المرجع السابق، ص 65

الفصل الأول: الإطار النظري للقطاع الخاص و التنويع الاقتصادي

التنويع الاقتصادي هو عملية توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني من خلال تطوير قطاعات جديدة إلى جانب القطاعات التقليدية. يهدف هذا التنويع إلى تحقيق نمو مستدام من خلال توزيع مصادر الدخل على عدة مجالات اقتصادية بدلاً من الاعتماد على قطاع واحد.

تعتبر هذه الاستراتيجية ضرورية لتقليل المخاطر الاقتصادية، حيث يمكن أن تؤدي الاعتماد المفرط على قطاع معين إلى تقلبات حادة في الدخل والوظائف من خلال تطوير قطاعات جديدة، مثل التكنولوجيا، الزراعة المستدامة، والسياحة، يمكن للاقتصاد أن يصبح أكثر مرونة وقادرًا على التكيف مع التغيرات في السوق العالمية.

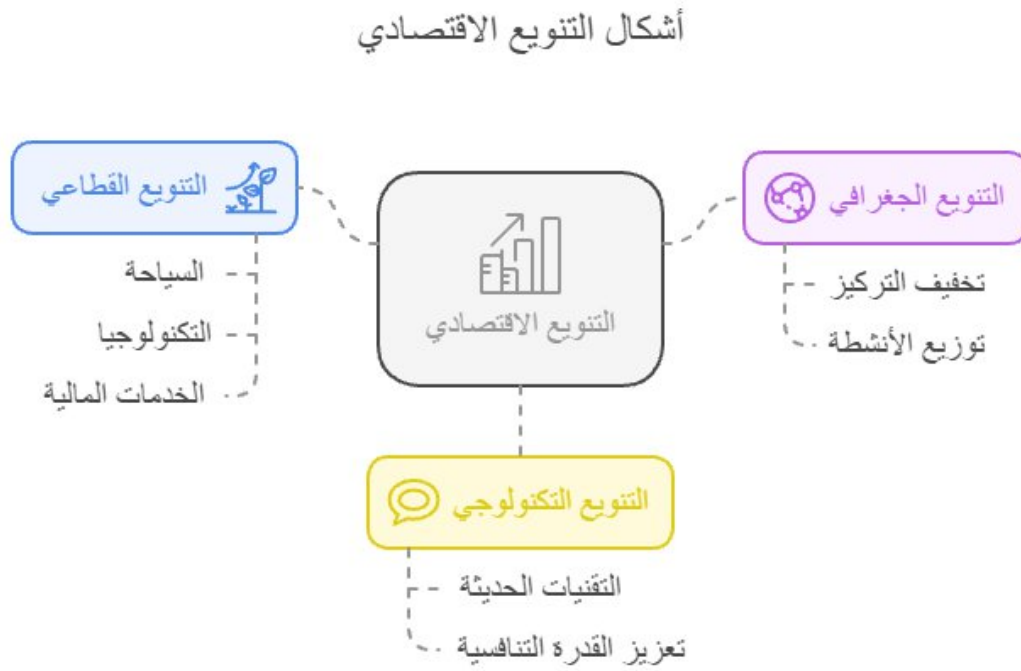
علاوة على ذلك، يُسهم التنويع الاقتصادي في خلق فرص عمل جديدة، تحسين مستويات المعيشة، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، يعتبر ذلك خطوة استراتيجية نحو تحقيق التنمية المستدامة وتحسين القدرة التنافسية للدولة في الاقتصاد العالمي¹.

2.1 أشكال التنويع الاقتصادي

يمكن تصنيف التنويع الاقتصادي إلى عدة أنواع، منها:

- **التنويع القطاعي:** هو استراتيجية تهدف إلى تطوير قطاعات جديدة مثل السياحة، التكنولوجيا، والخدمات المالية، إلى جانب القطاعات التقليدية مثل الصناعة والزراعة، يُسهم هذا النوع من التنويع في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة المرونة وتقليل الاعتماد على قطاع واحد، مما يقلل المخاطر المرتبطة بتقلبات السوق، كما يعزز من خلق فرص عمل جديدة، ويُحفز الابتكار بتطوير تقنيات وحلول جديدة، مما يُساهم في تحسين القدرة التنافسية والاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل².
- **التنويع الجغرافي:** هو استراتيجية تركز على توزيع الأنشطة الاقتصادية عبر مختلف المناطق، مما يُساعد في تخفيف التركيز على المدن الكبرى، يهدف هذا التنويع إلى تعزيز التنمية المتوازنة من خلال تشجيع الاستثمار في المناطق الريفية أو الأقل تطورًا، مما يسهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة في هذه المناطق. كما يُعزز من الاستقرار الاقتصادي بتقليل الاعتماد على مراكز حضرية محددة، مما يؤدي إلى توزيع أفضل للموارد وتحقيق نمو مستدام على الصعيد الوطني.
- **التنويع التكنولوجي:** هو استراتيجية تتضمن إدخال التقنيات الحديثة في مجالات الإنتاج والخدمات، مما يُعزز القدرة التنافسية ويُسهم في تحقيق نمو أسرع من خلال اعتماد الابتكارات التكنولوجية، يمكن للشركات تحسين كفاءتها وتقليل التكاليف، مما يؤدي إلى تقديم منتجات وخدمات ذات جودة أعلى، كما يُساعد التنويع التكنولوجي في فتح أسواق جديدة، ويعزز من قدرة الاقتصاد على التكيف مع التغيرات السريعة في السوق العالمية، مما يُساهم في تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي.

¹ عزوز أحمد وضيف أحمد، التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 2018، ص 35
² حامد عبد الحسين الجبوري، التنويع الاقتصادي للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، 2016، ص 25



شكل رقم 02: أشكال التنويع الاقتصادي¹

2. أهمية التنويع الاقتصادي

يعد التنويع الاقتصادي أحد العوامل الأساسية لضمان استقرار الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة، وتتمثل أهميته في:

1.2 تقليل الاعتماد على قطاع واحد

تساعد عملية التنويع على تقليل الاعتماد على القطاعات المهيمنة، مثل النفط، مما يحمي الاقتصاد من تقلبات الأسعار العالمية².

2.2 تحفيز النمو الاقتصادي

من خلال تعزيز الاستثمارات في قطاعات مختلفة، يمكن تحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة ومتوازن.

3.2 توفير فرص عمل جديدة

يؤدي التنويع إلى خلق وظائف جديدة في مختلف القطاعات، مما يساهم في تقليل معدلات البطالة وزيادة الدخل القومي³.

4.2 تعزيز القدرة التنافسية الدولية

¹ المرجع نفسه، ص 27

² ناجي التوني، مسيرة التنويع الاقتصادي في الوطن العربي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، 2002، ص 8

³ بودخد كريم، رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص، الملتقى الوطني الأول حول دور القطاع الخاص، 2011، ص 6

الفصل الأول: الاطار النظري للقطاع الخاص و التنويع الاقتصادي

من خلال تطوير قطاعات متنوعة تستطيع الدول تحسين قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية وجذب الاستثمارات الأجنبية.

5.2 دعم التنمية المستدامة

يؤدي التنويع إلى تحقيق تنمية مستدامة من خلال تقليل التأثيرات البيئية السلبية وتحسين استغلال الموارد¹.

3. أهداف التنويع الاقتصادي

1.3 تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يهدف التنويع إلى الحد من تأثير الأزمات الاقتصادية الناتجة عن انخفاض أسعار السلع الأساسية، مثل النفط، عبر توفير مصادر دخل متعددة².

2.3 زيادة الإنتاجية والكفاءة

هي من الفوائد الرئيسية للتنويع الاقتصادي، حيث يساهم هذا التنويع في تحسين كفاءة استخدام الموارد. من خلال تطوير قطاعات جديدة وتبني تقنيات حديثة، يتم رفع معدلات الإنتاج في مختلف المجالات. يؤدي ذلك إلى استغلال أفضل للموارد المتاحة، مما يعزز الإنتاجية ويقلل من الهدر، كما يساعد التنويع في تعزيز الابتكار وتبادل المعرفة بين القطاعات، مما يساهم في تحقيق نتائج اقتصادية إيجابية ويساهم في النمو المستدام للاقتصاد.

3.3 تحسين مستوى المعيشة

هو أحد النتائج الإيجابية للتنويع الاقتصادي، حيث يساهم في توفير فرص عمل جديدة وزيادة معدلات النمو عندما تتوسع الأنشطة الاقتصادية وتنوع، يرتفع مستوى دخل الأفراد، مما يساهم في تحسين جودة الحياة، كما أن توافر وظائف متنوعة يدعم القدرة على تحقيق الاستقرار المالي، ويعزز من القدرة على الحصول على التعليم والرعاية الصحية والخدمات الأساسية، يُعتبر التنويع عاملاً رئيسياً في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مما يؤدي إلى تحسين ظروف الحياة العامة للمجتمعات.

4.3 تعزيز الاستدامة الاقتصادية

هو أحد الآثار الإيجابية للتنويع، حيث يساهم في تقليل التأثيرات البيئية السلبية. من خلال تطوير مصادر طاقة متجددة واعتماد سياسات إنتاج صديقة للبيئة، يمكن تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، يساعد التنويع في تشجيع الابتكار في مجالات مثل الطاقة النظيفة وإدارة النفايات، مما يؤدي إلى تقليل استهلاك الموارد الطبيعية والحد من التلوث، يُعتبر التنويع بمثابة استراتيجية فعالة لتحقيق تنمية مستدامة تعزز من رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية.

¹ عبد الحميد أحمد وحسين رشوان، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 112
² حامد عبد الحسين الجبوري، التنويع الاقتصادي للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، 2016، ص 25

4. تحديات التنويع الاقتصادي

1.4 الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية

تعاني العديد من الدول خاصة المنتجة للنفط، من صعوبة في تقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية بسبب ضعف القطاعات البديلة¹.

2.4 نقص الاستثمارات في القطاعات الجديدة

تتطلب عملية التنويع استثمارات ضخمة في قطاعات جديدة مثل التكنولوجيا والصناعات التحويلية، وهو ما يشكل تحدياً لبعض الدول².

3.4 ضعف البنية التحتية

تحتاج عملية التنويع إلى تطوير بنية تحتية قوية تشمل النقل، الاتصالات، والخدمات اللوجستية لدعم القطاعات الناشئة³.

4.4 قلة الكفاءات البشرية المؤهلة

يتطلب التنويع الاقتصادي وجود أيدٍ عاملة مدربة في القطاعات الجديدة، وهو ما يمثل تحدياً في بعض الدول التي تعاني من ضعف في التعليم والتدريب المهني.

5.4 مقاومة التغيير من قبل بعض القطاعات التقليدية

في بعض الحالات، تواجه الحكومات مقاومة من قبل القطاعات التقليدية التي تخشى فقدان سيطرتها على الاقتصاد بسبب السياسات الجديدة الداعمة للتنويع.

يعد التنويع الاقتصادي أحد الحلول الأساسية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على قطاع واحد، ورغم التحديات التي تواجهه، فإن التخطيط الجيد، والاستثمار في البنية التحتية، وتحفيز القطاع الخاص، يمكن أن يساهم في تحقيق تنويع اقتصادي ناجح، تحتاج الدول إلى تطوير سياسات داعمة لهذا التوجه، مثل تعزيز التعليم والتدريب المهني، وتوفير بيئة استثمارية جاذبة. إن نجاح التنويع الاقتصادي هو المفتاح نحو اقتصاد قوي ومستدام⁴.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة ركيزة أساسية لأي بحث علمي، حيث توفر خلفية معرفية حول الموضوع المدروس، وتساهم في تحليل الجوانب المختلفة المتعلقة به، وقد تناولت العديد من الدراسات العربية والأجنبية موضوع القطاع الخاص ودوره في تحقيق التنويع الاقتصادي، مع التركيز على العوامل التي تؤثر على فاعليته، والتحديات التي تواجهه، والإصلاحات المطلوبة لتعزيز مساهمته في التنمية الاقتصادية.

تبرز أهمية مراجعة الدراسات السابقة في تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين التجارب المختلفة، والاستفادة من التوصيات والنتائج التي توصلت إليها الأبحاث السابقة، وعليه يهدف هذا المبحث إلى استعراض أهم الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة، مع تحليل أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها،

¹ سعداوي موسى، دور الخصخصة في التنمية الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص 282

² بودلال علي، مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر، مجلة بحوث إنسانية، 2008، ص 37

³ ناجي التوني، المرجع السابق، ص 8

⁴ حامد عبد الحسين الجبوري، التنويع الاقتصادي للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، 2016، ص 25

الفصل الأول: الإطار النظري للقطاع الخاص و التنويع الاقتصادي

بما يسهم في تكوين فهم أعمق لدور القطاع الخاص في التنويع الاقتصادي، وإسقاط هذه المعطيات على الواقع الجزائري.

المطلب الأول: الدراسات العربية (أوجه الاختلاف والتشابه)

المطلب الأول: الدراسات العربية

الجدول رقم 1: ملخص دراسة

عنوان الدراسة	دور القطاع الخاص في دعم التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر
المؤلف/الباحث	د. بن عطية محمد
نوع ومكان النشر	مجلة البحوث الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2021
إشكالية الدراسة	ما مدى قدرة القطاع الخاص على تنشيط القطاعات الاقتصادية غير النفطية مثل الزراعة والصناعة والخدمات؟
أهداف الدراسة	تسليط الضوء على مساهمة القطاع الخاص في دفع النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل الوطني
منهج الدراسة	وصفي تحليلي بالاعتماد على بيانات الإحصاء الرسمي وتحليل تطور مساهمة القطاع الخاص
أهم النتائج	أظهرت الدراسة أن القطاع الخاص يملك إمكانيات كبيرة رغم ضعف الأداء الحالي، بشرط توفير بيئة استثمارية مستقرة

الجدول رقم 2: ملخص دراسة

عنوان الدراسة	آليات دعم الاستثمار الخاص كأداة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر
المؤلف/الباحث	د. قارة علي
نوع ومكان النشر	مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة سطيف، 2020
إشكالية الدراسة	ما مدى فاعلية الحوافز الحكومية والسياسات الاقتصادية في تعزيز استثمارات القطاع الخاص؟
أهداف الدراسة	تحليل دور الدولة في تهيئة مناخ استثماري محفز يسمح للقطاع الخاص بالنمو
منهج الدراسة	تحليل وصفي وتحليلي لبيانات الاستثمار ومقارنة الأداء بين القطاعات
أهم النتائج	الخلل الأساسي في البيروقراطية وتعقيد الإجراءات، مما أعاق فعالية استثمارات القطاع الخاص

الجدول رقم 3: ملخص دراسة

الفصل الأول: الإطار النظري للقطاع الخاص و التنويع الاقتصادي

عنوان الدراسة	أثر الشراكة بين القطاعين العام والخاص على التنويع الاقتصادي في الجزائر
المؤلف/الباحث	د. مبارك مرزوق
نوع ومكان النشر	مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2022
إشكالية الدراسة	هل تساهم الشراكة بين القطاعين في تحقيق تنويع فعلي للاقتصاد الجزائري؟
أهداف الدراسة	إبراز أهمية المشاريع المشتركة في تطوير البنية التحتية وتحفيز القطاع الصناعي والخدمي
منهج الدراسة	دراسة ميدانية وتحليل حالات لشراكات قائمة في قطاعات النقل والطاقة والبناء
أهم النتائج	الشراكة تعتبر وسيلة واعدة، لكنها تعاني من غياب الأطر القانونية والتنظيمية

الجدول رقم 4: ملخص دراسة

عنوان الدراسة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ودورها في التنويع الاقتصادي
المؤلف/الباحث	د. بوزيد سامية
نوع ومكان النشر	مجلة دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة، 2023
إشكالية الدراسة	إلى أي مدى تساهم SMEs في تخفيف الاعتماد على قطاع المحروقات؟
أهداف الدراسة	تحليل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل وتنمية الاقتصاد المحلي
منهج الدراسة	وصفي وميداني عبر استبيانات وبيانات من وزارة الصناعة
أهم النتائج	خلصت إلى أن هذه المؤسسات عمود فقري للاقتصاد غير النفطي، لكنها بحاجة إلى تمويل وتبسيط الإجراءات

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية (أوجه الاختلاف والتشابه)

الجدول رقم 5: ملخص دراسة

عنوان الدراسة	<i>The Role of Private Sector in Economic Diversification: Evidence from Emerging Economies</i>
المؤلف/الباحث	Gelb, A. – Tordo, S.
نوع ومكان النشر	تقرير بحثي، البنك الدولي (World Bank Working Paper)، 2021
إشكالية الدراسة	كيف يمكن للقطاع الخاص أن يقود عملية التنويع الاقتصادي في الدول المعتمدة على الموارد؟

الفصل الأول: الإطار النظري للقطاع الخاص و التنويع الاقتصادي

أهداف الدراسة	تقديم دراسات مقارنة حول تجارب تركيا وماليزيا في التنويع عبر القطاع الخاص
منهج الدراسة	دراسة مقارنة وتحليل اقتصادي
أهم النتائج	نجاح هذه الدول يعود لدعم مؤسسات القطاع الخاص، إصلاح النظام الضريبي، وتحفيز المنافسة

الجدول رقم 6: ملخص دراسة

عنوان الدراسة	<i>Private Sector Development and Economic Diversification in Resource-Rich Countries</i>
المؤلف/الباحث	(Cherif, R. – Hasanov, F. (IMF Staff
نوع ومكان النشر	ورقة بحثية، صندوق النقد الدولي (IMF Research Paper)، 2020
إشكالية الدراسة	لماذا تفشل بعض الدول الغنية بالموارد في تحقيق التنويع رغم توفر الإمكانيات المالية؟
أهداف الدراسة	ربط ضعف تطوير القطاع الخاص باستمرار الاعتماد على الموارد الطبيعية
منهج الدراسة	تحليل اقتصادي باستخدام بيانات من 30 دولة غنية بالموارد
أهم النتائج	أكدت أن الإصلاح المؤسسي، محاربة الفساد، وضمان حرية السوق تمثل شروطاً أساسية لنجاح القطاع الخاص

الجدول رقم 7: ملخص دراسة

عنوان الدراسة	<i>Economic Diversification Through Private Investment Lessons from the Gulf</i>
المؤلف/الباحث	.Hvidt, M
نوع ومكان النشر	تقرير اقتصادي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD Report)، 2019
إشكالية الدراسة	ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من تجارب دول الخليج في التنويع عبر الاستثمار الخاص؟
أهداف الدراسة	تحليل سياسات السعودية، الإمارات، وقطر في دعم القطاع الخاص
منهج الدراسة	تحليل سياساتي ودراسة حالات
أهم النتائج	نجاح دول الخليج في دعم استثمارات خاصة بمجالات السياحة، التكنولوجيا، والصناعة الخفيفة مما يقلل الاعتماد على النفط

الجدول رقم 8: ملخص دراسة

الفصل الأول: الاطار النظري للقطاع الخاص و التنويع الاقتصادي

<i>Challenges and Opportunities for Private Sector in North Africa's Economic Transformation</i>	عنوان الدراسة
AfDB Research Department	المؤلف/الباحث
تقرير بحثي، البنك الإفريقي للتنمية (AfDB Report)، 2022	نوع و مكان النشر
ما هي التحديات التي تواجه القطاع الخاص في شمال إفريقيا وكيف يمكن أن يكون محركاً للنمو الاقتصادي؟	إشكالية الدراسة
تشخيص العراقيل البنيوية والتشريعية التي تقلل من فعالية القطاع الخاص في المنطقة	أهداف الدراسة
تحليل بيئي (SWOT)	منهج الدراسة
لدى الجزائر إمكانات استثمارية كبيرة، لكن غياب الشفافية وصعوبة التمويل وعدم استقرار السياسات تبقى عوائق كبرى	أهم النتائج

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

تمهيد :

بعد التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري لموضوع البحث، من خلال التعريف بمفهوم التنويع الاقتصادي وأهمية القطاع الخاص كأحد أهم الفاعلين في دعمه وتعزيزه على مستوى الاقتصاد الوطني، أصبح من الضروري الانتقال إلى الجانب التطبيقي لإبراز الكيفية التي يمكن أن تتجسد بها هذه المفاهيم في الواقع العملي.

وفي هذا الإطار، خصصنا الفصل الثاني لدراسة ميدانية تناولنا فيها حالة **ملبنة القصر القديم بولاية المنية**، والتي تعد نموذجاً حياً لمؤسسة خاصة ناشطة في مجال الصناعات الغذائية، لاسيما إنتاج الحليب ومشتقاته، وما تقدمه من مساهمة عملية في تحقيق الأمن الغذائي المحلي، توفير مناصب الشغل، والمشاركة في ديناميكية التنمية الاقتصادية للمنطقة.

سيتم في هذا الفصل تقديم عرض شامل للمؤسسة من حيث نشأتها، هيكلها التنظيمي، مهامها وأهدافها، ثم التطرق إلى آفاقها المستقبلية وما تعكسه من إمكانية التطوير والتوسع. كما سنتناول بالتحليل النشاط الميداني للملينة والنتائج المستخلصة من خلال المقابلات والملاحظات المباشرة، وذلك بغرض اختبار الفرضيات المطروحة في البحث والإجابة عن إشكالية الدراسة.

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة ملبنة القصر القديم

تُعدّ ملبنة القصر القديم واحدة من أهم المؤسسات الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية بولاية المنية، وقد برزت كفاعل محلي في مجال إنتاج الحليب ومشتقاته، مساهمةً بذلك في توفير مادة أساسية ضمن السلة الغذائية اليومية للمواطن، ورافداً مهماً لتحقيق الأمن الغذائي الوطني. سيتناول هذا المبحث عرضاً عاماً للمؤسسة من خلال التعريف بها، الوقوف عند مهامها وأهدافها، ثم استشراف آفاقها المستقبلية.

المطلب الأول: تعريف ملبنة القصر القديم

النشأة والتأسيس

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

تأسست ملبنة القصر القديم بتاريخ 01 ماي 2016 على يد المستثمر الفلاحي **حجاج محمود** الذي بادر إلى إنشاء مؤسسة ذات مسؤولية محدودة، متخصصة في إنتاج الحليب المبستر وبعض مشتقاته. جاءت هذه المبادرة استجابة للحاجة المتزايدة لتغطية الطلب المحلي على مادة الحليب، ومحاولة استغلال الإمكانيات الفلاحية المتوفرة بالمنطقة لتطوير صناعة تحويلية قادرة على خلق قيمة مضافة.

الموقع والمساحة

تقع الملبنة في **حي حفرة العباس عند المدخل الشمالي لولاية المنيعه**، على مساحة إجمالية تقدر بحوالي **1000 متر مربع**. هذا الموقع الاستراتيجي يمكنها من سهولة الاتصال والتوزيع نحو مختلف البلديات المجاورة، مع إمكانية توسعها مستقبلاً للاستجابة للطلب المتزايد.

الطاقة الإنتاجية

تبلغ الطاقة اليومية لإنتاج الملبنة حوالي:

- **2000 لتر من الحليب المبستر،**
- **1000 لتر من اللبن (الرايب)،**
- بالإضافة إلى كمية معتبرة من الزبدة المبسترة.

تمثل هذه الأرقام مؤشراً على الدور الهام الذي تلعبه الملبنة في تزويد السوق المحلية بكميات منتظمة من هذه المادة الحيوية.

الهيكل التنظيمي

تعتمد الملبنة على هيكل تنظيمي مبسط لكنه فعال، يتكون أساساً من مديرية عامة تشرف على مختلف المصالح التالية:



شكل رقم 03: الهيكل التنظيمي لمؤسسة ملبنة القصر القديم¹

¹ من إعداد الطالب بناء على معلومات المؤسسة

- **مصلحة التجميع:** تتولى مراقبة وتنظيم ملفات المنتجين، تسجيل كميات الحليب، متابعة الدعم الفلاحي، وضبط عمليات النقل والتبريد.
 - **مصلحة الجودة:** مسؤولة عن التحاليل المخبرية، مراقبة مراحل الإنتاج، وضمان مطابقة المنتج النهائي للمعايير (ISO، HACCP).
 - **مصلحة الإنتاج:** تشرف على عمليات البسترة، التخمر، التعبئة، وصناعة الزبدة، إضافة إلى متابعة الأداء والتنسيق مع باقي المصالح.
 - **المصلحة التجارية:** تسهر على التوزيع، علاقات الزبائن، ضبط الأسعار، وإنماء الحصة السوقية.
 - **مصلحة الموارد البشرية:** تعنى بإدارة العمال، التكوين، السلامة المهنية، والانضباط التنظيمي.
- هذا التنظيم الإداري يعكس حرص المؤسسة على الفصل الواضح بين مختلف الوظائف مع ضمان التنسيق بينها بشكل يساهم في نجاحها.

المطلب الثاني: مهام وأهداف ملبنة القصر القديم

حدّدت الملبنة منذ تأسيسها مجموعة من المهام الوظيفية والأهداف الإستراتيجية التي تتدرج ضمن ثلاثة مستويات أساسية:

الأهداف العامة

- ضمان جودة المنتجات عبر المراقبة والفحص المخبري حفاظاً على صحة المستهلك.
- تلبية الطلب المحلي على مادة الحليب ومشتقاته بانتظام.
- توسيع التوزيع ليشمل مناطق الجوار والقرب.
- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي الوطني.
- خلق مناصب شغل محلية ودعم التنمية الاقتصادية للمنطقة.

الأهداف الإنتاجية والتشغيلية

- رفع القدرة الإنتاجية اليومية والسنوية لمجابهة الطلب المتزايد.
- تطوير منتجات جديدة مثل: الحليب العضوي، الحليب بنكهات، الحليب الخالي من اللاكتوز.
- تحسين كفاءة خطوط الإنتاج وتقليل الفاقد والتكاليف.
- ضمان استمرارية التموين بالحليب الخام عبر شراكات دائمة مع المربين والموردين.
- تطبيق أنظمة الجودة (ISO، HACCP) في جميع مراحل المعالجة والتعبئة.

الأهداف البيئية والاجتماعية

- تقليص استهلاك الطاقة والمياه في عمليات التصنيع.
- إعادة تدوير النفايات الصناعية بطرق متوافقة مع البيئة.
- تحسين ظروف عمل الموظفين وتطوير مهاراتهم عبر برامج تكوين.

- تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تجاه المجتمع المحلي.

يتضح من خلال هذه الأهداف أن الملبنة لا تسعى فقط لتحقيق الربحية التجارية، بل أيضاً للمساهمة في أبعاد أخرى كالأمن الصحي، الاجتماعي والبيئي، ما يعكس طبيعتها كمؤسسة خاصة ذات رسالة متعددة الأبعاد.

المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية لملبنة القصر القديم

تري إدارة الملبنة أن استمرارية المؤسسة وقدرتها التنافسية تتوقف على التوجه نحو التطوير المستدام، لذلك وضعت جملة من المشاريع المستقبلية يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. توسيع القدرة الإنتاجية

- زيادة حجم الإنتاج لمجابهة الطلب المتنامي محلياً وولائياً.
- تحديث الآلات وخطوط الإنتاج لمضاعفة السرعة والكفاءة.
- إدخال تقنيات حديثة لمعالجة وتعبئة الحليب.

2. تنوع المنتجات

- إنتاج أنواع جديدة: الحليب الخالي من الدسم، الغني بالكالسيوم، الحليب العضوي.
- تصنيع مشتقات إضافية: أجبان مختلفة، زبدة محسنة، ألبان بنكهات.
- الاستجابة لفئات خاصة من المستهلكين: مثل الأطفال أو المصابين بعدم تحمل اللاكتوز.

3. فتح أسواق جديدة

- التوسع على مستوى السوق الوطنية.
- البحث في إمكانية التصدير نحو أسواق خارجية.
- بناء شراكات مع متاجر كبرى وسلاسل توزيع حديثة.
- اعتماد استراتيجيات التسويق الرقمي لتحسين صورة المؤسسة.

4. رقمنة الإدارة والتسيير

- اعتماد أنظمة ERP لتسيير الموارد بفعالية أكبر.
- تطوير تطبيقات لتتبع عمليات التوزيع وربطها مع المستهلك والزبون.

5. الاستدامة البيئية

- الاستثمار في تقنيات صديقة للبيئة كمعالجة المياه المستعملة وتدوير النفايات.
- تقليل استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية في الإنتاج.

6. تطوير الموارد البشرية

- ضمان التكوين المستمر للعمال والتقنيين.
- إدماج تخصصات جديدة كالتسويق الرقمي، إدارة الجودة، السلامة الغذائية.

- تحفيز العاملين عبر برامج تدريب وتشجيع.

7. الحصول على شهادات الجودة الدولية

- مثل ISO 22000، ISO 9001 HACCP، لتعزيز المصادقية لدى الزبائن والمستثمرين.

تكشف هذه الأهداف والآفاق المستقبلية أن المؤسسة تسعى للانتقال من مجرد ملبنة محلية إلى مؤسسة واعدة ذات توجه وطني، بل ودولي محتمل. فهي تعمل على الجمع بين التوسع الكمي (زيادة الإنتاج) والتوسع النوعي (تنويع المنتجات وتحسين الجودة)، وهو ما يتماشى مع مستلزمات التنويع الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الثاني: الطرق والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية

تُعد الدراسات الميدانية من الأدوات الأساسية في البحث العلمي، حيث تتيح للباحثين فرصة جمع البيانات من الواقع بشكل مباشر. يتمثل الهدف من هذا المبحث في استعراض الطرق والإجراءات المستخدمة في البحث الميداني، والتي تعتبر ضرورية لفهم الظواهر بشكل أعمق.

تتضمن الدراسة الميدانية مجموعة من الخطوات المنهجية، بدءاً من تحديد المشكلة البحثية وصولاً إلى جمع البيانات وتحليلها. ومن بين الطرق الرئيسية لجمع البيانات، تبرز المقابلات كأداة فعالة تتيح للباحثين التفاعل مع المشاركين وتفاصيل تجاربهم ورؤاهم.

في هذا المبحث، سنستعرض منهجية البحث الميداني، وطرق جمع البيانات، والأدوات المستخدمة، مع التركيز على أهمية المقابلات في تحقيق أهداف البحث. سيكون هذا التمهيد بمثابة إطار عمل لفهم كيفية إجراء الدراسات الميدانية بشكل فعال، مما يساهم في إثراء المعرفة وتحقيق النتائج المرجوة.

المطلب الأول: نتائج الدراسة على ضوء أدوات جمع البيانات

منهجية البحث الميداني

تُعتبر منهجية البحث الميداني أساساً لجمع البيانات من الواقع. تشمل هذه المنهجية عدة خطوات:

- تحديد المشكلة البحثية: يجب أن تكون المشكلة واضحة ومحددة، مع صياغة أسئلة بحثية دقيقة.
- صياغة الأهداف: تحديد الأهداف التي يسعى البحث لتحقيقها بشكل دقيق.

- اختيار العينة: تحديد الفئة المستهدفة لجمع البيانات، مع مراعاة حجمها ونوعها.
- تحديد الأدوات: اختيار الأدوات المناسبة لجمع المعلومات.

طرق جمع البيانات

تُعتبر المقابلات من الطرق الرئيسية لجمع البيانات في هذا البحث:

- المقابلات:
 - تُستخدم المقابلات كوسيلة فعالة للحصول على معلومات مفصلة من المشاركين، حيث تتيح التفاعل الشخصي وتبادل الآراء.
 - يمكن تقسيم المقابلات إلى موجهة (تتضمن أسئلة محددة مسبقاً) وغير موجهة (تسمح بالنقاش الحر والمرونة في الأسئلة).

الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات

تم استخدام الأدوات التالية لدعم عملية جمع البيانات:

- أجهزة التسجيل الصوتي: لتوثيق المقابلات بدقة، مما يساعد في تحليل المعلومات فيما بعد.
 - استمارات المقابلة: تحتوي على أسئلة محددة، تُستخدم لتوجيه النقاش أثناء المقابلة.
 - دفتر الملاحظات: لتدوين الملاحظات الهامة والتعليقات التي قد تظهر خلال النقاش.
- تُعتبر المقابلات أداة رئيسية في الدراسة الميدانية، حيث تساعد على جمع معلومات غنية وموثوقة. اختيار الأسئلة المناسبة وطريقة إجراء المقابلات يؤثر بشكل كبير على جودة البيانات المستخلصة ونتائج البحث.

المقابلة مع المدير :

المحور الأول: النشأة والتأسيس

سؤال 1: متى تأسست الملبنة وكيف بدأت الفكرة؟

جواب: تأسست الملبنة في ماي 2016، وجاءت الفكرة استجابة لحاجيات المنطقة من الحليب ومشتقاته، ولغرض الاستثمار في مشروع خاص يخلق قيمة مضافة ويعزز الأمن الغذائي. يعكس هذا الجواب دور القطاع الخاص في تغطية فراغات السوق المحلي، وإبراز روح المبادرة الفردية التي تعتبر من ركائز التنويع الاقتصادي في الجزائر.

المحور الثاني: الموارد البشرية والتنظيم

سؤال 2: كم يبلغ عدد العمال؟

جواب: 10 عمال (7 في الإنتاج – 3 في الإدارة)، مع إمكانية توظيف موسمي حسب الحاجة. يظهر الاعتماد على يد عاملة محلية، ويساهم هذا في خلق مناصب شغل، وإن كانت المؤسسة صغيرة، لكنها تدرج ضمن مسار تقليص البطالة في المناطق الداخلية.

سؤال 3: هل تستعملون نظاماً رقمياً للتسيير؟

جواب: نعم في الإنتاج والمخزون، مع بعض الجوانب اليدوية. اعتماد النظام الرقمي يعكس توجه المؤسسة نحو التسيير العصري، مما يزيد الفعالية والشفافية، وهو توجه مهم في تحسين تنافسية المؤسسات الخاصة.

المحور الثالث: التمويل بالمواد الأولية

سؤال 4: ما هي مصادر الحليب الخام؟

جواب: التمويل الأساسي من مزرعة نموذجية، بالإضافة إلى مسحوق الحليب من ONIL. يعتمد التمويل على مزيج من مبادرات خاصة (مزرعة محلية) ودعم الدولة (ONIL)، مما يكشف عن تكامل بين القطاعين العام والخاص في ضمان استقرار التمويل.

سؤال 5: كيف يتم ضمان الجودة عند استقبال الحليب؟

جواب: يخضع للمعايرة (درجة الحرارة، الحموضة...) قبل التخزين. وجود مراقبة دقيقة للمواد الأولية يظهر التزام المؤسسة بالمعايير الصحية، وهو شرط أساسي لبناء ثقة المستهلك.

المحور الرابع: الإنتاج والتوزيع

سؤال 6: هل من الممكن إعطائنا أرقام حول كمية الإنتاج؟

جواب: الإنتاج السنوي للحليب المدعم بلغ 3.241.409 لتر، في حين بلغ إنتاج حليب البقر 504.556 لتر، وإنتاج اللبن 130.418 لتر، أما الزبدة فبلغ إنتاجها 2.481 كغ. هذه الأرقام تعكس قدرة المؤسسة على تأمين مواد أساسية بشكل مستمر، وتبرز حجم النشاط مقارنة بولاية صغيرة نسبياً مثل المنية.

سؤال 7: هل هذه الكمية كافية لتغطية استهلاك المنية من الحليب؟

جواب: نعم، كل المواد المنتجة في المؤسسة كافية لتغطية الاستهلاك المحلي في الولاية وبلدياتها. هذا يوضح أن المؤسسة لا تغطي فقط الطلب، بل توفر اكتفاءً ذاتياً، ما يقلل من الاعتماد على تمويل خارجي ويعزز الأمن الغذائي المحلي.

سؤال 8: هل هناك ملبنات أخرى خاصة في الولاية؟

جواب: حالياً لا توجد ملبنات أخرى في الولاية. غياب المنافسة المباشرة يمنح المؤسسة موقعاً احتكاريّاً، وهو ما يسهّل السيطرة على السوق لكنه قد يشكل تحدياً مستقبليّاً في حالة دخول منافسين جدد.

سؤال 9: كيف يتم توزيع الإنتاج اليومي؟

جواب: التركيز على الحليب المبستر المدعم مع كميات محدودة من المشتقات. هذا يبين أن النشاط ما يزال في مرحلة أساسية، مع وجود خطط مستقبلية للتوسع في المشتقات ذات القيمة المضافة العالية كالجبين والياغورت.

سؤال 10: كيف يتم توزيع المنتجات؟

جواب: عبر 4 شاحنات ملك للمؤسسة مخصصة للبلدية والدوائر المجاورة.

امتلاك وسائل النقل الخاصة يضمن التحكم في اللوجستيك، وهو عنصر حاسم في نجاح المؤسسات الغذائية.

المحور الخامس: الصعوبات والدعم

سؤال 11: ما هي أبرز الصعوبات؟

جواب: أعطاب المعدات، ونقص التموين أحياناً.

المشاكل هنا مرتبطة بطبيعة الصناعة الغذائية (آلات وتقلبات تموين)، ما يعكس هشاشة البنية التحتية للمؤسسات الصغيرة في الجزائر.

سؤال 12: هل يوجد دعم من الدولة؟

جواب: نعم، خاصة فيما يخص الحليب المدعم.

يبين هذا الجواب أهمية السياسات العمومية في استمرارية المؤسسات الخاصة، خصوصاً في قطاع المواد الأساسية.

المحور السادس: مراقبة الجودة والصحة

سؤال 13: هل توجد مراقبة دورية للجودة؟

جواب: نعم، من طرف مسؤول الجودة ومن مصالح التجارة والفلاحة والبيئة وغيرها. هذا يؤكد الطبيعة الحساسة لقطاع الحليب، وضرورة خضوعه لمراقبة متعددة المستويات بما يحمي صحة المستهلك.

سؤال 14: ماذا عن المعايير البيئية؟

جواب: الالتزام بالمعايير مع تفتيش شهري من عدة هيئات.

حرص المؤسسة على المعايير البيئية يعزز مكانتها في الاقتصاد المستدام، وهو بعد أساسي من أبعاد التنويع الاقتصادي الحديث.

المحور السابع: العلاقات والمجتمع المحلي

سؤال 15: كيف تصفون علاقتكم بالمجتمع المحلي؟

جواب: علاقة منتج-مستهلك مع بعض المساهمات والمبادرات.

يدل على وعي المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية، لكنه ما يزال في حدّه الأدنى. تطوير الشراكات مع المجتمع المدني قد يعزز صورة المؤسسة ويزيد من شرعيتها المحلية.

المحور الثامن: المنافسة والسوق

سؤال 16: هل لديكم منافسين في السوق المحلي؟

جواب: لا توجد منافسة حقيقية حالياً، وإن وُجدت فهي علاقة تكامل.

غياب المنافسة قد يكون عاملاً إيجابياً في البداية، لكنه يحدّ من الابتكار ويؤخر تطوير جودة المنتجات.

سؤال 17: هل لديكم آلية لقياس رضا الزبون؟

جواب: لا توجد آلية رسمية، لكن رضا الزبون يقاس من الطلب المتزايد.

الاعتماد على حجم الطلب كمؤشر للرضا يعتبر غير كافٍ. وجود آليات أكثر علمية (استبيانات، تقييمات) مطلب أساسي لتطوير الأداء.

المحور التاسع: الخطط المستقبلية والاستشراف

سؤال 18: ما هي خططكم المستقبلية؟

جواب: إضافة الألبان والياغورت وتوسيع النشاط.

هذا يمثل البعد الأهم في المساهمة بتنويع الاقتصاد، عبر الانتقال من إنتاج مادة أساسية إلى منتجات ذات قيمة مضافة عالية.

سؤال 19: كيف ترون دور القطاع الخاص في التنويع الاقتصادي؟

جواب: المؤسسات الصغيرة مثل ملبنتا تخلق وظائف وتحقق الاكتفاء الذاتي وتدعم الأمن الغذائي... الإجابة تلخص البعد الاستراتيجي لبحثنا: أن القطاع الخاص ليس مجرد فاعل ثانوي، بل عنصر مكمل للقطاع العام وقادر على فتح آفاق جديدة للتنويع الاقتصادي.

تحليل النتائج

اعتماداً على المقابلات الميدانية مع مسير الملبنة وبعض عمالها، إضافة إلى الملاحظات المباشرة، تم جمع جملة من المعطيات التي تتيح تكوين صورة شاملة حول طبيعة نشاط المؤسسة، إسهاماتها، والتحديات التي تواجهها. يمكن تحليل هذه النتائج وربطها بالإطار النظري كما يلي:

أولاً: تحليل المعطيات المستخلصة من المقابلة

أظهرت النتائج أن مؤسسة ملبنة القصر القديم تتسم بالخصائص الآتية:

- مؤسسة حديثة النشأة (2016) لكنها استطاعت فرض وجودها في السوق المحلية.
- تعتمد على طاقة إنتاجية متوسطة (حوالي 2000 لتر يومياً من الحليب المبستر، 1000 لتر من اللبن، إضافة إلى كميات من الزبدة).
- تمتلك هيكلًا تنظيمياً مبسطاً يشمل المصالح الأساسية (الإنتاج، الجودة، الموارد البشرية، التجارة...) بما يتيح مرونة في التسيير.
- تستفيد من دعم الدولة في مجال الحليب المدعم، لكنها تعتمد بالأساس على مواردها الذاتية في الإنتاج والتوزيع.
- لا تواجه منافسة حقيقية في السوق المحلي، مما جعلها الفاعل الأساسي في تغطية الطلب على الحليب ومشتقاته في المنطقة.

ثانياً: ربط النتائج بالسياق النظري (دور القطاع الخاص في التنويع الاقتصادي)

عند مقارنة النتائج بالإطار النظري، يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- تمثل الملبنة نموذجاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعد قاعدة أساسية للقطاع الخاص، وهو ما يشكل ركيزة للتنويع الاقتصادي في الجزائر.
- مساهمتها في تحويل الحليب الخام إلى منتجات متنوعة (حليب مبستر، لبن، زبدة) يبرز الدور التحويلي للقطاع الخاص في خلق قيمة مضافة محلية.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

- اعتمادها على بعض أدوات الرقمنة واستعدادها لإدخال منتجات جديدة (الياغورت، أنواع جديدة من الحليب) يجسد دور الابتكار كشرط للتنويع الاقتصادي.
- استمرارها مرهون بعلاقة تكاملية مع القطاع العام من خلال دعم الحليب المدعم، وهو ما يعكس أهمية التشابك بين القطاعين لتأمين استمرارية المؤسسات الخاصة في مواد أساسية.

ثالثاً: مساهمة الملبنة في التنمية المحلية والأمن الغذائي

- تكشف الدراسة أن المؤسسة تحقق إسهامات واضحة على المستوى المحلي، أبرزها:
- تعزيز الأمن الغذائي المحلي عبر ضمان تموين منتظم بالمواد الأساسية (الحليب ومشتقاته)، وتقليص التبعية للإمدادات الخارجية.
 - خلق مناصب شغل مباشرة (10 عمال) وغير مباشرة في قطاع النقل والتوزيع، ما يدعم التشغيل في المنطقة.
 - إدماج الفلاحين المحليين في الدورة الاقتصادية من خلال شراء الحليب الخام منهم، مما يعزز استقرارهم ويساهم في التنمية الريفية.
 - ممارسة حد أدنى من المسؤولية الاجتماعية عبر المشاركة في بعض المبادرات المحلية.
 - الالتزام بالمعايير الصحية والبيئية، بما يعزز ثقة المستهلك ويحافظ على سمعة المؤسسة.

خلاصة تحليلية

يتضح أن ملبنة القصر القديم، رغم صغر حجمها، تمكنت من لعب دور محوري في دعم الأمن الغذائي والمساهمة في التنمية المحلية. فهي تمثل نموذجاً عملياً لقدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي الوطني من خلال خلق القيمة المضافة، دعم التشغيل، وتعزيز التماسك الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الجهوي.

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

الفرضية الرئيسية:

- يمكن للقطاع الخاص أن يكون عاملاً أساسياً في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر بشرط توفر بيئة استثمارية ملائمة ودعم حكومي فعال.
- من خلال نتائج الدراسة الميدانية لملبنة القصر القديم، وبالنظر إلى واقع نشاطها، يمكننا اختبار هذه الفرضية كما يلي:

1. دور القطاع الخاص في التنويع الاقتصادي

- أظهرت الملبنة أن الاستثمار الخاص في قطاع الصناعات الغذائية، حتى لو كان بحجم متوسط، قادر على الإسهام في تنويع القاعدة الإنتاجية من خلال تحويل الحليب الخام إلى منتجات عديدة (حليب مبستر، لبن، زبدة).
- هذا الدور التحويلي يضيف قيمة اقتصادية محلية ويدعم فكرة أن المؤسسات الخاصة، خاصة الصغيرة والمتوسطة، تمثل فاعلاً رئيسياً في مسار التنويع الاقتصادي الوطني.

2. أهمية البيئة الاستثمارية الملائمة

- رغم النجاحات المسجلة، واجهت الملبنة تحديات مثل نقص التمويل أحياناً والحاجة إلى تحديث الآلات. هذه التحديات تكشف أن توفير بيئة استثمارية محفزة (شبكة تمويل موثوقة، تمويلات ميسرة، إجراءات مبسطة) يعد شرطاً ضرورياً لاستدامة مساهمة القطاع الخاص في التنويع.
- كذلك، غياب منافسة قوية في السوق المحلي منح المؤسسة فرصة للتوسع، لكنه في المقابل قد يضعف حافز الابتكار ما لم يتم تحسين البيئة التنافسية.

3. فعالية الدعم الحكومي

- الاستفادة من الحليب المدعم عبر الديوان الوطني للحليب (ONIL) سمح للملبنة بضمان استقرار الإنتاج والأسعار، مما يعكس أهمية الدعم الحكومي كعامل مكمل وضامن لاستمرار المؤسسات الخاصة في قطاع حساس كالغذاء.
- غير أن هذا الدعم وحده غير كافٍ، إذ تحتاج الملبنة إلى مرافقة تقنية ومالية لتحديث خطوط إنتاجها والولوج إلى أسواق جديدة.

مناقشة النتائج في ضوء الفرضية

- تؤكد نتائج الدراسة الميدانية صحة الفرضية الرئيسية؛ فالملبنة تمثل نموذجاً يبرهن أن القطاع الخاص قادر على لعب دور فعال في التنويع الاقتصادي من خلال خلق قيمة مضافة، فرص عمل محلية، والإسهام في تحقيق الأمن الغذائي.
- في المقابل، يتضح أن هذا الدور يظل مشروطاً بمدى تحسين البيئة الاستثمارية، واستمرارية الدعم الحكومي عبر سياسات واضحة (تسهيل التمويل، الرقمنة، تشجيع الابتكار، تعزيز التكوين المهني).
- بالتالي، فإن مساهمة القطاع الخاص في التنويع الاقتصادي ليست مطلقة، بل مقيدة بعوامل خارجية تتعلق بالبنية التحتية، التشريعات، والدعم المؤسسي.

الفرضيات الجزئية:

الفرضية الجزئية الأولى

ضعف التنويع الاقتصادي في الجزائر يعود إلى الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات وعدم استغلال الإمكانيات المتاحة في القطاعات الأخرى.

- تؤكد الوقائع الاقتصادية الوطنية أن الاقتصاد الجزائري يظل رهيناً لمداخل المحروقات، وهو ما يفسر هشاشة البنية الاقتصادية أمام تقلبات السوق العالمية.
- حالة ملبنة القصر القديم توضح أن استغلال قطاع الصناعات الغذائية (المستند إلى الزراعة والإنتاج الفلاحي) يمثل بديلاً واعداً يساهم في تقليص هذه التبعية. وعليه، تُعتبر الفرضية صحيحة، حيث إن ضعف التنويع مرتبط فعلياً بعدم إعطاء الأولوية للاستثمار في قطاعات بديلة كالصناعة التحويلية والفلاحة.

الفرضية الجزئية الثانية

يلعب القطاع الخاص دوراً هاماً في تطوير قطاعات جديدة مثل الصناعة، الزراعة، السياحة، وتكنولوجيا المعلومات.

- يبرز نشاط الملبنة نموذجاً لدور القطاع الخاص في تطوير الصناعة التحويلية الزراعية، من خلال تحويل الحليب الخام إلى منتجات غذائية متنوعة.
- رغم صغر حجمها، إلا أنها برهنت أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على دعم قطاعات جديدة موازية للمحروقات.
- الفرضية مدعومة بالواقع، حيث يساهم القطاع الخاص ميدانياً في خلق قطاعات جديدة ويحفز التنويع الإنتاجي.

الفرضية الجزئية الثالثة

- توجد العديد من العوائق التي تحدّ من مساهمة القطاع الخاص في التنويع الاقتصادي، مثل البيروقراطية، نقص التمويل، وضعف البنية التحتية.
- أظهرت الدراسة الميدانية أن الملبنة تواجه عدة صعوبات مرتبطة بـ:
 - نقص كميات الحليب الخام في بعض الفترات،
 - الحاجة إلى تحديث الآلات،
 - الاعتماد الكبير على دعم الدولة في مادة الحليب المدعم.
- إضافة إلى ذلك، فإن تعقيدات إدارية (بيروقراطية) قد تعيق توسعها نحو أسواق جديدة. بالتالي الفرضية متحققة، إذ أن هذه العراقيل تشكل عقبة رئيسية أمام نمو القطاع الخاص وتوسّع مساهمته في الاقتصاد الوطني.

الفرضية الجزئية الرابعة

- يمكن للإصلاحات الاقتصادية والتشريعية أن تعزز من دور القطاع الخاص في تحقيق التنويع الاقتصادي.
- تثبت نتائج الدراسة أن نجاح الملبنة يظل مرتبطاً بالدعم المقدم من الدولة (مثل دعم الحليب عبر ONIL).
- غير أن تطوير مساهمتها يتطلب إصلاحات أوسع تشمل:
 - تسهيل الولوج إلى التمويل،
 - توفير بنية تحتية قوية للتوزيع والتسويق،
 - تحديث الإطار التشريعي الضامن للمنافسة العادلة.
- الفرضية مؤكدة وتتسجم مع الواقع، إذ أن الإصلاحات الهادفة تشكل شرطاً ضرورياً لتفعيل دور القطاع الخاص بشكل فعال.

الفرضية الجزئية الخامسة

- تحفيز ريادة الأعمال ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد يساهم في خلق بيئة اقتصادية أكثر تنوعاً واستدامة.
- تمثل ملبنة القصر القديم مثلاً عملياً لريادة أعمال فردية (مبادرة مستثمر فلاح)، تحولت إلى مؤسسة قادرة على خلق فرص عمل والمساهمة في الأمن الغذائي المحلي.

- توسع مثل هذه المبادرات وتضاعفها عبر سياسات تحفيزية (حاضنات أعمال، تسهيلات ضريبية، برامج دعم التمويل) قد ينتج منظومة اقتصادية أكثر تنوعاً واستقراراً. إذن، الفرضية صائبة، حيث أن دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل مدخلاً أساسياً للتنويع الاقتصادي المستدام.

خلاصة اختبار الفرضيات الجزئية

- جميع الفرضيات الخمس تأكدت بدرجات متفاوتة من خلال المعطيات النظرية والدراسة الميدانية.
- ملبنة القصر القديم مثال على أن المؤسسات الخاصة الصغيرة، رغم إمكاناتها المحدودة، قادرة على المساهمة في التنويع الاقتصادي إذا توفرت بيئة استثمارية مشجعة.
- هذا يعزز النتيجة العامة للبحث: دور القطاع الخاص في الجزائر لا يمكن تجاهله في مسار التنويع الاقتصادي، لكنه يظل رهيناً بدعم الدولة وتطوير الإصلاحات الهيكلية.

مناقشة النتائج

أولاً: مقارنة النتائج بالدراسات السابقة والأطر النظرية

من خلال مراجعة الدراسات السابقة حول التنويع الاقتصادي في الجزائر، نجد أن معظم الباحثين أجمعوا على أن القطاع الخاص يظل الحلقة الأضعف في بنية الاقتصاد الوطني، حيث يواجه عراقيل مؤسسية وتشريعية تحدّ من قدرته على توسيع مساهمته. وفي دراسة لكل من بن عيسى (2019) وحيمود (2021)، أشير إلى أن غياب استراتيجية واضحة لتطوير الصناعة التحويلية والفلاحة الصناعية هو من بين الأسباب التي كرسّت التبعية للمحروقات.

نتائج هذه الدراسة الميدانية حول ملبنة القصر القديم عززت هذه الأطروحات، حيث أظهرت أن مؤسسة صغيرة استطاعت، رغم محدودية إمكانياتها، أن تلعب دوراً ملموساً في الصناعات الغذائية التحويلية، وهو ما يثبت أن الإمكانيات الفلاحية والصناعية في الجزائر لا تزال غير مستغلة بالشكل الأمثل.

كما أن الأطر النظرية للتنويع الاقتصادي – مثل نظرية التنمية المتوازنة لـ "نوركس" ونظرية المزايا النسبية الجديدة – تشدد على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنويع عبر استثمار الموارد المتاحة محلياً. نشاط الملبنة يعكس ذلك تماماً، حيث استطاعت أن تحول مورداً محلياً (الحليب الخام) إلى منتجات متعددة تضيف قيمة وتغطي جزءاً معتبراً من الطلب المحلي.

إذن، يمكن القول إن هذه النتائج لم تخرج عن السياق العام للدراسات السابقة والأطر النظرية، بل عززتها ببرهان عملي يؤكد أن القطاع الخاص إذا وُفر له دعم مناسب، يمكنه المساهمة بجدية في تنويع الاقتصاد الوطني.

ثانياً: نقاط القوة والضعف في نشاط ملبنة القصر القديم

نقاط القوة

- المرونة والقدرة على التكيف: بفضل هيكل تنظيمي مبسط، قادرة على اتخاذ القرار بسرعة والاستجابة بسرعة للطلب الموسمي.
- ثقة المستهلك المحلي: بفضل الرقابة الصحية ومنهجية مراقبة الجودة المستمرة (تحاليل مخبرية، مطابقة للمعايير).

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

- **التكامل القطاعي:** نشاطها يدعم المربين المحليين للحليب، ما يعزز الدورة الاقتصادية الجهوية.
- **وجود آفاق توسعية واضحة:** المؤسسة تضع خططاً مستقبلية لتنويع منتجاتها (ياوورت، أجبان، منتجات مدعمة للأطفال).
- **مساهمة في خلق مناصب عمل مباشرة وغير مباشرة:** سواء عبر التشغيل الداخلي أو عبر شبكة النقل والتوزيع.

نقاط الضعف

- **ضعف التمويل:** اعتماد شبه كلي على مورد واحد من الحليب الخام، مما يجعلها معرضة لهشاشة التمويل.
- **محدودية التمويل والاستثمار:** صعوبة تحديث خطوط الإنتاج بسبب قلة الموارد المالية والولوج المحدود إلى القروض البنكية.
- **غياب أدوات تسويق حديثة:** الاعتماد على التوزيع التقليدي، في حين أن غياب هوية تجارية قوية يضعف حضورها أمام المنافسين المحتملين.
- **قياس بدائي لرضا الزبائن:** يتمثل فقط في تضاعف حجم الطلب دون أدوات تحليل علمية لآراء العملاء.
- **قابلية التوقف المفاجئ:** في حالة أعطال تقنية متكررة، ما يعكس محدودية البنية التكنولوجية للمؤسسة.

ثالثاً: التوصيات العملية

على مستوى المؤسسة

- **إعادة هيكلة التمويل:** عبر تنويع الموردين وتوقيع عقود طويلة الأمد مع المربين المحليين لضمان استقرار التوريد.
- **تحديث الآلات وخطوط الإنتاج:** من خلال البحث عن شراكات صناعية أو الاستفادة من قروض استثمارية مضمونة.
- **إرساء نظام تسيير الجودة الشاملة:** كاعتماد معيار ISO 22000 و HACCP، ليس فقط للمطابقة الصحية ولكن أيضاً لتسهيل التصدير مستقبلاً.
- **اعتماد التسويق الرقمي:** إنشاء علامة تجارية قوية، وتوظيف وسائل التواصل الاجتماعي للتعريف بالمنتجات وجذب شرائح جديدة من المستهلكين.
- **قياس رضا الزبائن بشكل علمي:** عبر استبيانات أو تطبيقات إلكترونية مرتبطة بعملية التوزيع.

على مستوى السياسات العمومية

- **تحسين البيئة الاستثمارية:** بتبسيط الإجراءات الإدارية للمؤسسات الناشئة.
- **تسهيل الحصول على التمويل:** بتوسيع برامج القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تطوير البنية التحتية للنقل والتوزيع: لإنجاح عمل مؤسسات الصناعات الغذائية، خاصة في الولايات الداخلية.
- تشجيع الابتكار: بإنشاء حاضنات أعمال متخصصة في الصناعات الغذائية لدعم تطوير منتجات جديدة بأساليب تكنولوجية حديثة.
- على مستوى القطاع الخاص بصفة عامة
- تعزيز الشراكات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: خلق شبكات تعاون واستثمار مشترك.
- المشاركة في التكوين المستمر: من خلال غرف التجارة والمنظمات المهنية.
- تعزيز المسؤولية الاجتماعية: عبر المساهمة في المبادرات البيئية والتعليمية، مما يدعم صورة المؤسسة لدى المجتمع والمستهلك.

خلاصة المناقشة

تؤكد نتائج دراسة حالة ملينة القصر القديم ما جاءت به الأطر النظرية والدراسات السابقة: أن القطاع الخاص، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قادر على لعب دور حيوي في تحقيق التنويع الاقتصادي. إلا أن نجاح هذه المساهمة مرهون بتجاوز تحديات موضوعية مثل نقص التمويل، ضعف البنية التحتية، وغياب سياسات تسويقية فعالة.

إن الاستفادة القصوى من نقاط قوة الملينة (المرونة، القرب من المستهلك، الثقة المكتسبة) مع معالجة نقاط ضعفها وتبني توصيات عملية، سيجعل منها نموذجاً رائداً على المستوى المحلي يبرهن على أن القطاع الخاص يمكن أن يكون شريكاً استراتيجياً للدولة في مسار تنويع الاقتصاد وبناء مقومات تنمية مستدامة.

خاتمة

خاتمة:

لجها

بسي

يمثل موضوع

الاقتصاد الوطني منذ

للإيرادات، هذا الاعتماد جعل الاقتصاد هشاً أمام تقلبات أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية، وفرض ضرورة البحث عن بدائل حقيقية تضمن تنمية مستدامة قائمة على تنويع القاعدة الإنتاجية والاستفادة من الإمكانيات المتاحة في قطاعات أخرى.

انطلاقاً من هذا الواقع، اهتم هذا البحث بدراسة دور القطاع الخاص في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، باعتبار أن الفاعل الاقتصادي الخاص، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يعد محركاً أساسياً لأي اقتصاد يسعى نحو التوازن والتطور. وقد خصصنا الجانب التطبيقي لدراسة حالة ملبنة القصر القديم بولاية المنية كنموذج لمؤسسة خاصة ناشطة في قطاع الصناعات الغذائية التحويلية، وهو قطاع يكتسي أهمية استراتيجية لارتباطه المباشر بالأمن الغذائي الوطني.

أظهرت معطيات الدراسة الميدانية أن الملينة، رغم حداثة نشأتها وتواضع حجمها، تمكنت من إثبات وجودها في السوق المحلية بفضل توفرها على طاقة إنتاجية معتبرة للحليب المبستر ومشتقاته، واعتمادها على هيكل تنظيمي مبسط سمح لها بالمرونة في التسيير ومراقبة الجودة، مما عزز ثقة المستهلك المحلي في منتجاتها. كما ساهم نشاطها في خلق عدد من مناصب العمل المباشرة والغير مباشرة، إضافة إلى دعم الفلاحين والمربين المحليين عبر شراء الحليب الخام، وهو ما يعزز الدورة الاقتصادية الجهوية.

ومن خلال مقارنة نتائج الحالة الميدانية مع الأطر النظرية والدراسات السابقة، تبين أن القطاع الخاص قادر فعلاً على لعب دور فعال في مسار التنويع الاقتصادي، غير أن هذه المساهمة تبقى محدودة بسبب عدة عوائق، من بينها: صعوبات التمويل، ضعف وسائل التمويل، محدودية التكنولوجيا المستعملة، وكذا غياب أدوات تسويق حديثة. وعلى الرغم من وجود دعم حكومي في بعض الجوانب، مثل الحليب المدعم عبر الديوان الوطني للحليب، إلا أن هذا الدعم يظل غير كاف في غياب إصلاحات هيكلية وتمويلات ملائمة.

لقد أكدت نتائج اختبار الفرضيات أن الاعتماد المفرط على المحروقات هو بالفعل سبب رئيسي في ضعف التنويع، وأن القطاع الخاص يستطيع، إذا أتيحت له بيئة استثمارية مشجعة، أن يسهم بشكل معتبر في تطوير قطاعات كالزراعة والصناعة الغذائية. كما برهنت الدراسة على أن تحفيز ريادة الأعمال ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد مدخلاً أساسياً لتحقيق التنويع والاستدامة.

وفي إطار استخلاص الدروس، يمكن القول إن ملبنة القصر القديم تمثل نموذجاً مصغراً لما يمكن أن يقدمه القطاع الخاص: فهي تضيف قيمة اقتصادية محلية، تساهم في الأمن الغذائي، تخلق مناصب عمل، وتستجيب لحاجات المستهلك. لكنها في الوقت ذاته تعكس واقع التحديات التي تواجهها غالبية المؤسسات الخاصة في الجزائر.

بناء على ذلك نوصي بضرورة: أولاً، تحسين البيئة الاستثمارية عبر تبسيط الإجراءات وتقليل البيروقراطية؛ ثانياً، تسهيل الولوج إلى التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ ثالثاً، تعزيز التكوين والابتكار لمواكبة التكنولوجيات الحديثة في الإنتاج والتسويق؛ رابعاً، تشجيع الشراكات المستدامة بين القطاعين العام والخاص؛ وأخيراً، دعم ثقافة الجودة والالتزام بالمعايير الدولية بما يسمح برفع تنافسية المنتجات المحلية داخلياً وخارجياً.

وفي ضوء ما سبق يتضح أن القطاع الخاص ليس مجرد عنصر تكميلي في المنظومة الاقتصادية، بل هو شريك استراتيجي للدولة في بناء اقتصاد جزائري متنوع وقادر على مواجهة التحديات. وعليه، فإن السير في اتجاه دعم المؤسسات الخاصة، وخاصة الناشطة في الصناعات الغذائية التحويلية، يعد خطوة ضرورية لضمان أمن غذائي مستدام وتنمية اقتصادية شاملة.

المصادر و المراجع

المصادر و المراجع

I-المصادر المراجع:

الكتب بالعربية

- بطرس، جمدة سميم. إدارة المستشفيات والمراكز الصحية. دار الشروق، عمان، 2006.
- حجازي، المرسي السيد. الخصخصة وإعادة ترتيب دور الدولة. الدار الجامعية، الإسكندرية، ت.د.
- حسنين، مدحت. الخصخصة والسياسة العربية. دار سعاد الصباح، الكويت، 1993.
- عبد الحميد، أحمد وحسين، رشوان. التنمية الاقتصادية والاجتماعية. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
- عبد الكريم اللهداري، كمال وآخرون. ضمان الجودة في التعليم العالي. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
- عطية، خميل عطية. التربية والتنمية في الوطن العربي. دار غيداء، عمان، 2011.
- العوامة، نائل عبد الحفيظ. إدارة التنمية. دار زهران، عمان، 2009.
- لفقة، جواد كاظم. الإدارة الحديثة لمنظومة التعليم العالي. دار صفاء، عمان، 2010.
- مياشي، إكرام. الاندماج في الاقتصاد العالمي. دار يومو، الجزائر، 2011.
- النصراوي وآخرون. القطاع العام والخاص في الوطن العربي. الوحدة العربية، بيروت، 1990.

الرسائل والمذكرات

- سعداوي، موسى. دور الخصخصة في التنمية الاقتصادية. جامعة الجزائر، 2007.

المقالات والمداخلات

- بوددخ، كريم. رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص. الملتقى الوطني الأول حول دور القطاع الخاص، 2011.
- بودلال، علي. مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر. مجلة بحوث إنسانية، 2008.
- حامد عبد الحسين، الجبوري. التنويع الاقتصادي للدول النفطية. مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، 2016.
- عزوز، أحمد وضيف، أحمد. التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 2018.
- ناجي، التوني. مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، 2002.

